الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٢٩**

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤٣ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/73/85)

مشروع القرار (A/73/L.3)

مشاريع التعديلات (A/73/L.9 **إلى** A/73/L.16)

السيد الهيلالي (المغرب) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي رئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر تشرين الأول/أكتوبر، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“.

إن المجموعة الأفريقية ترى أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا قد تسببت في مصاعب اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة للسكان الفقراء والضعفاء في البلد. ونعتقد أن إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا فورا أمر ضروري، ويمكن أن يؤدي إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة لشعب كوبا. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع انتهاج روح الحوار لحل المشكلة، وبالتالي تمكين كوبا من مواصلة الإسهام بشكل فعال في التنمية العالمية.

هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمجموعة الأفريقية وأفريقيا بشكل عام. في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير، أعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عن أسفهم إزاء النكسة التي حدثت في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وحثوا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد وغير المبرر المفروض على الشعب الكوبي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وعليه، تعيد مجموعة الدول الأفريقية تأكيد دعمها الكامل لمشروع القرار A/73/L.3 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي لهذه المسألة، ونؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك سيكون أمرا مفيدا للولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على حد سواء، علاوة على غيرهما من البلدان.

السيد إدريس (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“. أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/73/85) بشأن البند قيد المناقشة اليوم.

تأسف المجموعة إزاء استمرار تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ قرابة ستة عقود ضد كوبا تطبيقا كاملا ومواصلة تشديده. وتشير المجموعة إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والتي على الرغم من أنها لم تكن كافية لإنهاء آثار الحصار بشكل فعلي، فإنها كانت خطوات في الاتجاه الصحيح. وتأسف المجموعة لأن السياسية الجديدة التي تتبعها الإدارة الحالية للولايات المتحدة تهدف إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا. وترى المجموعة أن هذه السياسة تشكل انتكاسة لعلمية تطبيع العلاقات بين البلدين.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد مجددا على التزامها بمقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وترى المجموعة أن من واجب ومسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء الامتثال الصارم لتلك المبادئ. كما ترى أنه ينبغي النظر جديا في التخلي فورا عن أي سياسات أو إجراءات تتجاهل تلك المبادئ، وفي هذه الحالة العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على كوبا.

وبالنظر إلى استمرار حصار الولايات المتحدة المفروض على كوبا منذ حوالي ٦٠ عاما، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية الطويلة الأمد للعقوبات الاقتصادية وقيود السفر على كوبا وشعبها. فخلال الفترة من نسيان/أبريل ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه من هذا العام، تسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة الخارجية لكوبا في خسائر تتجاوز ٤ بلايين دولار. ويتسبب الاستثمار الأجنبي المحدود وصعوبة الحصول على القروض الإنمائية بصورة مباشرة في مصاعب اقتصادية وآثار إنسانية بالنسبة للشعب الكوبي. كما تعطلت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد نتيجة للحصار.

في الختام، يساور مجموعة الـ ٧٧ والصين القلق من أن يؤدي استمرار تلك العقوبات الاقتصادية إلى تقويض القدرات الإنمائية لكوبا، من حيث التنمية الاقتصادية والبشرية، بشكل مجحف، ويجعل من المستحيل على كوبا الشروع بنجاح في مسار التنمية المستدامة المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعهدت الدول الأعضاء كافة بدعمها.

وعلى مدى عقود عديدة، أسهمت كوبا على نطاق واسع وبصورة مستمرة في المجتمع الدولي، ولا سيما عن طريق توفير المساعدة الطبية المتميزة للبلدان المحتاجة. والمساعدة الطارئة التي قدمتها كوبا للبلدان الأفريقية المتضررة جراء أزمة فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا هي خير مثال على تضامنها مع المجتمع الدولي. ولهذا السبب، تشيد مجموعة الـ ٧٧ والصين بمساهمات كوبا في مجال المساعدة الإنسانية وتود أن تعرب عن الأمل في أن تتاح لكوبا، إذا ما رُفع عنها بصورة دائمة الحصار الذي تضربه الولايات المتحدة، الفرصة التي تستحقها منذ فترة طويلة للتعاون

الكامل مع المجتمع العالمي والمنظمات الدولية في مجالات، من بينها الصحة والبيئة والزراعة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد مجدداً دعمها القوي لتنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٥/٧١. ونودّ أن نكرر دعوتنا إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومما يزيد من إلحاح دعوتنا هذه وضرورتها السعيُ العالمي والجماعي الحثيث لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذا، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تناشد المجتمع الدولي مواصلة تكثيف جهوده دعماً لرفع الحصار، لا من أجل آفاق كوبا فحسب، ولكن أيضاً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة لجميع أعضاء المجتمع العالمي برمته.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين بشأن الموضوع الحالي، بالنظر إلى العدد الكبير من الوفود المدرجة في القائمة.

تقرر ذلك.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

أولاً، نود أن نعرب عن احترامنا للسيد برونو رودريغس باريّا، وزير خارجية جمهورية كوبا، ونرحب به ترحيباً حاراً. كما نود أن نعرب عن امتناننا إزاء تقرير الأمين العام عن هذه المسألة البالغة الأهمية (A/73/85).

لقد أعربت الجمعية العامة، على مدى السنوات السبع والعشرين الماضية، عن دعمها لشعب وحكومة كوبا من خلال تأييدها للقرارات التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك البلد ذي السيادة. وفي هذا الصدد، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على معارضتها التامة لسن وفرض التدابير القسرية الانفرادية، بالنظر إلى عواقبها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها غير المشروع. وبالمثل، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ستة عقود تقريباً، وهو أمر غير قانوني. إن هذا الحصار – فضلا عن انتهاكه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وللقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول – يشكّل أيضاً انتهاكاً لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي.

لقد اتخذت حركة بلدان عدم الانحياز تاريخياً موقفاً مبدئياً يتمثل في رفض التدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما تلك التي تُستخدم كأدوات للضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي ضد الدول، ولا سيما ضد البلدان النامية. والحصار المفروض على كوبا هو خير مثال على الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر على رفاه الشعوب وتعوق، من بين أمور أخرى، التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. إن الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن هذا الحصار الجائر المفروض على كوبا هائلة. فهو يؤثر على جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي، بما في ذلك الصحة العامة والتغذية والزراعة والتجارة والاستثمار والسياحة وقطاع الأعمال المصرفية، وهو قطاع تلقّى ضربة كبيرة طوال هذا العام بسبب قيام العشرات من المؤسسات المالية بإغلاق الحسابات المصرفية التي لها أي صلة مع مواطنين كوبيين. ويمنع الحصار أيضا وصول كوبا إلى الأسواق وحصولها على المعونة التي تقدّمها المؤسسات المالية الدولية ويحرمها من عمليات نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام توسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنترنت وتبادل الأفكار وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية.

ولذلك، نؤكد، ومن دون تردد، أن استمرار الحصار أمر غير مناسب وغير مبرر بالمرة في عصرنا. كما أنه يتعارض مع

جهود كوبا المتواصلة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار الاقتصادية التي يتحملها الشعب الكوبي نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ ٩٣٣ بليون دولار. ولوضع هذا الرقم في السياق الصحيح، من الضروري تسليط الضوء على أنه منذ آخر مرة ناقشنا فيها هذا البند من جدول الأعمال قبل عام واحد فقط (انظر A/72/PV.38 وما بعدها)، تسبب الحصار في أضرار إضافية تبلغ حوالي ٤ بلايين دولار. وتعتقد حركة بلدان عدم الانحياز أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية أولى في العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الثنائية. وفي الوقت نفسه، من المناسب الإشارة إلى أن تنفيذ الحصار المفروض على كوبا لم يتغير، الأمر الذي يشكل انتكاسة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية. وبالمثل، أصبح بعض التقدم الذي تحقق في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين مهدداً في الوقت الحاضر، حسبما يتبين من السياسات التي أرساها في حزيران/يونيه ٢٠١٧ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحالي، والتي تسعى إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن اللوائح الصادرة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن وزارتي التجارة والخزانة في الولايات المتحدة ترقى إلى كونها خطوات في الاتجاه الصحيح في مجالات من قبيل السفر إلى كوبا والاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية، فإنها خطوات محدودة النطاق ولا تعدّل إلا بعضاً من الجوانب المتصلة بتنفيذ الحصار. وعلى الرغم من القرار التاريخي للرئيس السابق للولايات المتحدة باراك أوباما بإخطار الكونغرس في الولايات المتحدة بقراره رفع اسم كوبا مما تُسمى بقائمة الدول الراعية للإرهاب الدولي – وهي قائمة أحادية الجانب وغير قانونية وكان ينبغي ألا تشمل كوبا مطلقا – فإن ذلك لم يترتب عليه تخفيف القيود التي تفرضها قوانين وأنظمة الحصار المفروض على كوبا.

إن حقيقة تصويت ١٩١ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤيدة للقرار ٤/٧٢ في العام الماضي ما هي إلا تعبير عن إجماع في المجتمع الدولي على المطالبة بإنهاء ٥٦ سنة من الحصار والتقيد التام بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ١٩٠ دولة تقيم في الوقت الحاضر علاقات سياسية واقتصادية مع كوبا، بينما تظل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في تنفيذ سياستها القائمة على الجزاءات الاقتصادية غير القانونية وغير المبررة.

وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي والامتثال لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، التي ندعو من خلالها إلى الإنهاء الفوري والدائم للحصار المفروض على كوبا.

وأخيرا، وإذ تكرر الحركة تأكيد التزامها بتعزيز تعددية الأطراف، فإنها تؤكد مجددا على أن الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل، وعدم التعرض، عنصر أساسي لتحقيق الفعالية في صون السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بصورة متضافرة لعكس مسار التدابير القسرية الانفرادية والقضاء عليها، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

ونود، بصفتنا الوطنية، أن نعرب عن تضامننا الكامل مع أشقائنا وأخواتنا في كوبا الذين – من خلال الاحتماء بقيمهم المتمثلة في الكرامة والوطنية والإنسانية – ما برحوا يقاومون حملة العدوان التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية. وستصوت

جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة ل مشروع القرار A/73/L.3 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“، في نصه الأصلي، الذي قدمه الوفد الكوبي. وندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى رفض المقترحات المتعلقة بالتعديلات الواردة في الوثائق من A/73/L.9 إلى A/73/L.16، التي تسعى إلى صرف الانتباه عن المسألة الرئيسية التي تجمعنا اليوم – الحصار غير القانوني – المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة لأكثر من ٥٠ عاما.

وفي الختام، فإننا في فنزويلا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات متضافرة لبناء آليات دولية تمكن من التصدي لآثار التدابير غير القانونية المدمرة المتخذة ضد مئات الملايين من الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لتنظيم أنفسنا بغية تخليص شعوبنا من سلاح العدوان الدولي هذا الذي يضر بالبشرية.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأود أن أبدأ بياني بالترحيب بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا.

ترحب الجماعة بالخطوات المتخذة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من جانب كوبا والولايات المتحدة الأمريكية لبدء عملية تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية. فهذه الخطوات بداية فصل جديد في تاريخ السلام والتعايش بين الدول الأمريكية. إلا أننا نأسف لحقيقة أن الحصار لا يزال واقعا بالنسبة للشعب الكوبي. ومما لا يمكن إنكاره أن استمرار وجوده يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الطبيعية في كوبا.

ويؤكد تقرير الأمين العام (A/73/85) على الثمن الذي يدفعه البلد جراء هذه السياسة، التي تتسبب في أضرار كبيرة ولا مبرر لها لرفاه الشعب الكوبي، وتناقض رغبة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إحلال السلام، على النحو الوارد في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. كما نأسف للسياسة الجديدة التي أعلنتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، التي تسعى إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، والذي يمثل انتكاسة في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع نص وروح ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتؤكد الجماعة من جديد رفضها القاطع لتطبيق قوانين وتدابير تتنافى والقانون الدولي، مثل قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتزايد اضطهاد كوبا في معاملاتها المالية الدولية، وهو ما يتعارض مع الإرادة السياسية للمجتمع الدولي. ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء تطبيقها لهذا القانون.

ويتمتع كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء الحصار المفروض على كوبا تماما. كما ثبت أن رئيس الولايات المتحدة، إذا رغب في ذلك أيضا، يمكنه أن يستخدم سلطاته التنفيذية الواسعة النطاق لتعديل تطبيق الحصار بشكل كبير. وتكرر الجماعة التأكيد على بيانها الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، الذي اعتمد خلال مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بونتا كانا، بالجمهورية الدومينيكية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي تطلب من خلاله إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الامتثال للقرارات المتعاقبة التي أقرتها الجمعية العامة والاستجابة للنداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي تفرضه ضد كوبا. ونعتقد أن عودة القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو التي تحتلها الولايات المتحدة إلى أراضي جمهورية كوبا، على نحو ما طلب الشعب الكوبي والحكومة الكوبية مرارا وتكرارا، تعد عنصرا هاما

في عملية تطبيع العلاقات بين البلدين من خلال إجراء حوار ثنائي وفقا للقانون الدولي.

إن ميثاق الأمم المتحدة يكرس الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءا من القواعد القانونية، ليس للقانون الدولي فحسب، بل وللبشرية أيضا. ويجب ألا تنتهكها أو تقوضها أي دولة عضو. ويجب على الدول الأعضاء أن تجعل إجراءاتها الوطنية والدولية متماشية مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المكرسة في ميثاقنا.

لقد اعتمد القرار المتعلق بهذا الحصار المفروض على كوبا في عام ٢٠١٥، و ٢٠١٦، و ٢٠١٧، بأغلبية ١٩١ صوتا، مما يؤكد على الطابع العالمي لهذه القضية. ولهذا السبب، فإن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سوف تدعم، مرة أخرى، بحزم الموافقة على مشروع القرار A/73/L.3 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“.

ونصر على انعدام الاتساق بين تطبيق التدابير التصحيحية الانفرادية، التي لا يدعمها القانون الدولي، ونص ميثاق الأمم المتحدة وروحه ومقاصده ومبادئه. ونكرر مناشدة الولايات المتحدة الأمريكية لقبول الدعوة التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجميع مناطق العالم وشعبوها، من أجل إنهاء الحصار الجائر ضد جمهورية كوبا.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم ١٠ دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار A/73/L.3 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

وأود أن أبدأ بالتنويه بحضور وزير خارجية كوبا اليوم في هذه القاعة، ونرحب به في الأمم المتحدة.

تؤيد الرابطة البيانين الذين أدلى بهما للتو ممثلا مصر وفنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، على الترتيب.

منذ بدء هذه الجلسة، استمعنا إلى نداءات واضحة وجهتها الدول الأعضاء لإقامة عالم أكثر شمولية يتم فيه حل الخلافات من خلال المزيد من المشاركة حيث يسود الحوار على الانسحاب أو المواجهة. وتعتقد الرابطة اعتقادا راسخا في هذه المثل العليا التي تتفق مع المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. في نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، لا يوجد أي مبرر للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

تحيط رابطة أمم جنوب شرق آسيا علما بتقييم المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في كوبا، المفصل في أحدث تقرير للأمين العام بأن،

> ”الحظر يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية بوجه عام“ (A/73/85، الصفحة ١٢٦).

وتحيط الرابطة علما أيضا بتقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي ينص على أن

> ”ولا يزال الحصار يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وبخاصة نوعية حياة الفئات الأشد ضعفاً.“ (المرجع نفسه، الصفحة ١٤٩).

يصادف هذا العام السنة الرابعة التي تدلي الرابطة فيها ببيان في الجمعية العامة داعية إلى رفع الحظر الانفرادي المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن. وصوتت الدول الأعضاء في الرابطة بالإجماع تأييدا للقرار ذي الصلة خلال السنوات الماضية الـ ١٧.

لقد انقضت ثلاث سنوات منذ إعادة الولايات المتحدة وكوبا للعلاقات الدبلوماسية. وتشجع الرابطة كلا البلدين على

البناء على تلك الخطوة الأولى والعمل معا على رسم الطريق إلى الأمام صوب تطبيع العلاقات. وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا سيكون خطوة تاريخية هامة في الاتجاه الصحيح. فمن شأن ذلك أن يسهم بقدر كبير في تحسين نوعية الحياة ومستويات المعيشة للشعب الكوبي ويساعد في التنمية الاقتصادية في البلدين. وإنهاء الحصار سيعزز كذلك جهود الجمعية العامة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة شاملة للجميع.

وندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ونشجع الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة الالتزام بالحوار المفتوح والبناء الذي يقوم على أساس الاحترام المتبادل. والرابطة تؤيد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في إعادة التأكيد على دعمها لرفع الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن.

السيدة كاري (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وأود أن أنوه بحضور وزير خارجية كوبا، الذي انضم إلينا في الجلسة المعقودة هذا الصباح.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيانات التي أدلى بها ممثلو مصر وفنزويلا والسلفادور نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي.

وتكرر الجماعة الكاريبية تأكيد معارضتها المطلقة لفرض الولايات المتحدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، والذي ظل قائما منذ ما يقرب من ستة عقود. تسبب الحصار في مشقة لا داعي لها للشعب الكوبي لما يقرب من جيلين.

لقد عارضت الجمعية العامة، على مدى ٣٠ سنة متتالية، بأغلبية ساحقة هذا الإجراء الانفرادي والقسري. وتعتبر الجماعة الكاريبية هذه الجزاءات مخالفة لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وتتعارض مع سياسات التجارة الحرة وتتناقض مع القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية فيما بين الدول. في السنوات الأخيرة، حظي القرار بدعم عالمي هائل بتصويت جميع الدول الأعضاء على إنهاء الحصار المفروض على كوبا باستثناء دولتين. إن هذا التصويت بالإجماع تقريبا على تأييد الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا دليل واضح على عدم موافقة أعضاء الأمم المتحدة على ذلك.

لقد أدرك المجتمع الدولي أن الحصار يتعارض مع مبدأ تعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

إن الحظر العقابي مصدر قلق للجماعة الكاريبية التي تتشارك تاريخا وثقافة وعلاقات ودية مع شعب كوبا. فكوبا هي الدولة الأكثر سكّاناً في منطقة البحر الكاريبي وجزء لا يتجزّأ من عملية البلدان الكاريبية عموما. والروابط الكاريبية مع كوبا ترسِّخها أعوام من التعاون الفعّال على مختلف المستويات. ما برحت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تحافظ على علاقات وثيقة مع كوبا عبْر مجموعة واسعة من برامج التعاون في مجالاتٍ تشمل التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

وكوبا شريك اقتصادي وتنموي للجماعة الكاريبية. ونحن دول شقيقة لا تزال تتمتع بعلاقات ذات الفائدة المتبادلة. وتعتمد تنميتنا الإقليمية المستقبلية، في جوانب عديدة، على إنجازنا وتقدمنا الجماعيَين. في هذا السياق، نرى أنَّ الحصار

ليس مجرد إجراء عقابي ضدّ كوبا، بل هو عائق أمام تنميتنا الإقليمية المشتركة.

وكوبا بلد صديق للكثيرين. إنها دولة مسالمة وسخية. وشريك تعاوني في الشؤون الدولية وصوت العقل في المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. لذلك تكرر الجماعة الكاريبية تأكيد دعمها لحق الشعب الكوبي في تقرير المصير بطريقة مفيدة لتطوره الاجتماعي والاقتصادي الجماعي.

لقد شهدت الجماعة الكاريبية تقدما في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة. ونعتقد أن هذه كانت خطوة إيجابية هامة في العملية نحو تطبيع العلاقات الثنائية بين الدولتين. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء التراجع المقترح عن الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة. إن منطقتنا دون الإقليمية تدرك جيدا أن كل بلد يتحمل مسؤولية الاضطلاع بعلاقاته الثنائية. وفي نفس الوقت، نفهم أيضاً أننا نسترشد جميعاً بمجموعة من المبادئ التي توفر إطاراً شاملاً يتم من خلاله متابعة العلاقات الودية بين الدول. وباعتبارنا جهة فاعلة هامة في الشؤون الدولية، يحدونا الأمل في أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للنظر في آراء وشواغل أصدقائها والشركاء التقليديين بشأن هذه المسألة.

وترحب المجموعة بالزيارة الأخيرة التي قام بها إلى كوبا رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، السيناتور بوب كوركر، لمناقشة العلاقات بين البلدين. ولا نزال متفائلين بحذر بأن زيارته ستساعد على إعادة العلاقات في اتجاه إيجابي.

وأود أن أعلن بشكل قاطع في هذا السياق أن الجماعة الكاريبية لا تزال تتمتع بعلاقات ودية مع كل من كوبا والولايات المتحدة – وهما جارتان تبعد إحداهما عن الأخرى مسافة ٩٠ ميلا. وفي هذا السياق، تؤيد دول الجماعة الكاريبية دون تحفظ مشروع القرار A/73/L.3 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتبر رفع الحظر شرطا مسبقا لأي مصالحة حقيقية بين البلدين.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن مشروع القرار A/73/L.3، ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“.

لقد استمرت معاناة الشعب الكوبي لفترة طويلة جدا وتلك المعاناة غير منصفة. إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يضر بالاقتصاد الكوبي فحسب، وإنما أيضا برفاه وحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين الذين يعيشون في بلدان أخرى، الأمر الذي يشكل مصاعب اقتصادية لا داعي لها. وترى منظمة التعاون الإسلامي أن هذا الإجراء الأحادي الجانب يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعملا بموقفها الثابت والمتسق مع القانون الدولي، تعارض منظمة التعاون الإسلامي أي استخدام غير مبرر للعمل الانفرادي الذي قد يؤثر على سيادة ومصالح دولة أخرى وشعبها.

لا يؤثر الحصار الأحادي الجانب على كوبا فحسب بل أيضاً على بلدان ثالثة، فضلاً عن الكيانات والشركات التي تواجه غرامات مالية جراء قيامها بأنشطة تجارية مع كوبا. ومن شأن ذلك أن يقوض تحرير التجارة الذي يحاول المجتمع الدولي تحقيقه منذ أمد طويل. ولا تزال الحالة العامة مصدر قلق بالغ.

إننا نسعى جاهدين للعمل من أجل البشرية ورفاه شعوبنا. فمنذ فترة غير طويلة، وافق قادتنا هنا في الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة والتزموا بالوفاء برغبة المجتمع العالمي في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. من هنا، فإن استمرار الحصار المفروض على كوبا يمثل عقبة أمام الجهود التي يبذلها أبناء شعبها

لتحقيق تلك الأهداف. إنّ خطر تخلف شعب كوبا البالغ ١٢ مليون شخص عن الركب، لأسباب خارجة عن إرادته، لا يخدم هدفنا المتمثل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والولايات المتحدة بوصفها في طليعة البلدان التي تدعو إلى مجتمع عالمي يتسم بالازدهار، يقع على كاهلها مسؤولية أكبر لكفالة تمتع الشعب الكوبي بأسره بالفوائد الكاملة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك تنضم منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في حث الولايات المتحدة على إنهاء الحصار المفروض على كوبا. إنّ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تؤيد بكل قوة مشروع القرار A/73/L.3، وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصويت مؤيدة له، مثلما فعلت في السنوات الماضية.

السيد أوبيماخ (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لقد وقفت جمهورية بيلاروس باستمرار وستقف دائما ضد استخدام الجزاءات الأحادية الجانب في السياسة الخارجية. إذ أن استخدام التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للضغط على الدول ذات السيادة يشكل انتهاكا سافرا لقواعد ومبادئ القانون الدولي. فهذه الأعمال غير مقبولة في العالم المعاصر وينبغي رفضها في أي مجتمع متحضر. ومن دواعي الأسف أنّ الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة وكوبا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في إطار عملية تطبيع العلاقات الثنائية لم يبنَ عليها كما ينبغي وأصبحت رهينة لسياسة جديدة حتى أكثر صرامة تجاه هافانا. فتزايد الخطاب السلبي واستمرار القيود المفروضة على كوبا لا يسهم في الحوار البناء بين الطرفين فحسب، بل أيضا ينتقص من قيمة النتائج البناءة السابقة للتعاون الثنائي بينهما. ولا يزال لهذه الحالة الراهنة تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية في كوبا بما لذلك من آثار ضارة على مواطنيها.

في رأينا أنه لن يتسن التوصل إلى حل لهذه الحالة بطريقة متحضرة، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة فحسب، بل بالقيام بذلك في وقت قصير جدا، على النحو الذي شهدناه قبل سنوات قليلة. فكل ما يلزم هو توفر الإرادة السياسية والشجاعة لإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض منذ عقود على جزيرة حرة. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في استئناف عملية إيجابية وبناءة، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئ التسوية السلمية للنزاعات. إنّ بيلاروس لا تزال ملتزمة بالموقف القائل بإنه من المهم للغاية الشروع في حوار حقيقي وملموس لمجابهة الضغط الاقتصادي والسياسي والجزاءات. لقد أعلنا مرارا وتكرارا أن أي محاولات من جانب فرادى الدول لتغيير الأنظمة السياسية الداخلية للدول الأخرى عن طريق القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو بوسائل أخرى غير مقبولة. وتدعو بيلاروس إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على نحو كامل وشامل ولا رجعة فيه. إن اتخاذ خطوات حقيقية ذلك الاتجاه هي وحدها التي يمكن أن تكفل التطور الإيجابي في العلاقات الثنائية بينها وبين كوبا.

السيد دانغ دينه كوي (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الكبير للأمين العام على تقريره الشامل (A/73/85) عن تنفيذ القرار ٤/٧٢.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به قبل قليل ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلي به ممثل مصر بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

قبل بضع سنوات، أثلجت صدورنا النوايا الصريحة لبداية فصل جديد في علاقاتها مع كوبا التي أظهرتها حكومة الولايات المتحدة في تنفيذ عدد من التدابير، بما في ذلك دعوة الكونغرس إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومن المؤسف، أن هذه التطورات الإيجابية قد خبت منذ

نيسان/أبريل من العام الماضي، عندما بدأت الولايات المتحدة تدريجيا باتخاذ تدابير أكثر صرامة لتشديد الحصار وتعزيزه من جديد. لقد أدت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة من جديد إلى المزيد من التحديات للجهود التي تبذلها كوبا للاستفادة من الفرص الإنمائية، بما في ذلك من خلال الأعمال والروابط التجارية مع الشركاء الأمريكيين والأطراف الثالثة. وتمثل هذه التدابير القسرية نكسة خطيرة لا تزيد فقط من التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين، بل تلحق ضررا شديدا بشعب كوبا، لا سيما أشد الفئات ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال.

كما فعلنا طوال الـ ٢٦ عاما الماضية، نجتمع اليوم في هذه القاعة للبت في مشروع قرار للجمعية العامة (A/73/L.3) يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار. ومنذ عام ١٩٩٢، عندما قامت كوبا بعرض مشروع القرار الأول بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الجمعية العامة، ازداد دعم المطالب المشروعة للشعب الكوبي. لقد اعتمدت صيغة القرار في العام الماضي بأغلبية ١٩١ صوتا مقابل صوتين، مما يبين أن طلب رفع الحصار فورا يمثل رأي المجتمع الدولي الساحق.

بما أن تركيزنا جميعا ينصب على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يشكل عائقا للجهود والمساعي التي يبذلها شعب وحكومة كوبا للمشاركة في هذه العملية. وبوصفنا بلدا شهد وعانى من الحظر التجاري التي فرضته الولايات المتحدة لمدة ١٩ عاما، تدرك فييت نام حق الإدراك هذه الصعوبات والأضرار الناجمة عنها. إنّ حقيقة العلاقات بين فييت نام والولايات المتحدة تبين أن الحوار البناء والمشاركة وحدهما كفيلان بتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق التغيير الإيجابي. فعمليات الحظر وفرض التدابير المماثلة من شأنها أن تزيد الطين بلة. وعلاوة على ذلك، تتعارض مع الرغبة المشتركة لكل بلد في العالم في بناء علاقات دولية سليمة ومتكافئة، بغض النظر عن الاختلافات في نظمها السياسية ومع ضمان احترام حق كل دولة في اختيار مسارها الإنمائي.

إنّ فييت نام تؤكد مجددا معارضتها الثابتة لأي محاولات من جانب أي دولة لفرض تدابير حظر قسرية انفرادية على دولة أخرى. سنصوت اليوم مؤيدين لمشروع القرار A/73/L.3 وذلك تجسيدا لرغبتنا في الانضمام إلى المجتمع الدولي في دعوة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا وتمكين تلك الجزيرة من ممارسة حريتها في المشاركة بصورة عادلة ومنصفة في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جميع شركائها في جميع أنحاء العالم، وفقا للقانون الدولي، وبناء مستقبلها بحرية.

نحن نحث حكومة الولايات المتحدة على العدول عن سياستها الحالية تجاه كوبا، من أجل منفعة الشعبين وتلبية احتياجاتهما من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم بأسره.

وفي هذا الصدد، نقدر عاليا رغبة كوبا في مواصلة الحوار والتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك والتفاوض بشأن المسائل الثنائية المعلقة مع الولايات المتحدة على أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام السيادة الوطنية والاستقلال الوطني لأحدهما الآخر.

ومن خلال تصويت فييت نام لصالح مشروع القرار، فإنها تؤكد مجددا دعمها القوي للصداقة والتعاون والتضامن مع كوبا، وفي الوقت نفسه، تجدد التزامها الراسخ بالحفاظ على مبادئ القوانين الدولية على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييده الكامل لمشروع القرار A/73/L.3، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، استنادا إلى الموقف القائم على

المباديء لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، فيما يتعلق برفض أي شكل من أشكال العقوبات الاقتصادية الانفرادية.

يدين وفد بلدي بشدة الحصار المفروض على كوبا، بوصفه انتهاكا لسيادتها وجريمة ضد الإنسانية وانتهاكا لحقوق الإنسان، بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة. وتطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتدعو إلى تهيئة بيئة سلمية للتنمية المستدامة.

منذ تأسيس جمهورية كوبا، فرضت الولايات المتحدة حصارا أحاديا ضدها – طوال ما يقارب ستة عقود حتى الآن – في انتهاك للقانون الدولي. تبلغ الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها جمهورية كوبا بسبب الحصار عشرات التريليونات من الدولارات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قررت وزارات الخزانة والخارجية والتجارة في الولايات المتحدة فرض قيود إضافية لزيادة تقييد فرص إقامة قطاع الأعمال في الولايات المتحدة تعاملات مع كوبا. ويبين ذلك بوضوح أنه لم يطرأ أي تغيير على عزم الولايات المتحدة إحداث تغيير للنظام في كوبا من خلال الحصار الاقتصادي العميق الجذور.

إن وفد بلدي مقتنع بأن الاعتماد الناجح لمشروع قرار اليوم بدعم كامل من الأغلبية الساحقة خلال هذه الدورة – بنفس حجم الدعم الكبير في أي دورة من دورات الجمعية السابقة لهذا القرار – سيكون تجسيدا للرغبة الإجماعية للمجتمع الدولي، الذي يعرب عن دعمه المستمر وتضامنه مع النضال المبرر لحكومة كوبا وشعبها.

وفي الختام، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمه القوي وتضامنه مع حكومة كوبا وشعبها الذي يكفاح بقوة من أجل الحفاظ على كرامة وسيادة أمة في مواجهة الحصار الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلي بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحركة عدم الانحياز والجماعة الكاريبية، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

تعرب جامايكا عن خيبة أملها العميقة إزاء استمرار ضرورة اجتماع الجمعية العامة لعام آخر على هذا النحو للنظر في مشروع قرار آخر (A/73/L.3) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. لقد عارضت جامايكا باستمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في انتهاك للقانون الدولي. يمثل الحصار إهانة للتعبير الجماعي للمجتمع الدولي الذي دعا باستمرار إلى رفعه. لقد ظهر مرة أخرى الرأي الغالب للمجتمع الدولي في العام الماضي من خلال حقيقة تصويت ١٩١ دولة عضوا لصالح القرار ٤/٧٢ لإنهاء سياسة الحصار الاقتصادي المستمرة منذ ٥٦ عاما.

تشعر جامايكا بالقلق لأنه، على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في اتجاه التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، فإننا نشهد الآن تحركات صوب زيادة تشديد الحصار، مما يضعف آفاق الحوار المجدي بين البلدين. وتلاحظ جامايكا أدلة على تعزيز تلك السياسة. أولا، تم تشديد القيود المفروضة على معاملات كوبا المالية الدولية، بما في ذلك مع المنظمات المتعددة الأطراف. ثانيا، لقد شددت إدارة الولايات المتحدة الحصار المفروض على كوبا في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بالتوقيع على مذكرة الأمن القومي الرئاسية المعنونة ”تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“. ثالثا، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدرت وزارات التجارة والخزانة والخارجية في الولايات المتحدة قواعدا وأحكاما جديدة لتنفيذ المذكرة. وأخيرا، في ١٠ أيلول/سبتمبر، مددت إدارة الولايات المتحدة نطاق تطبيق قانون

التجارة مع العدو ضد كوبا حتى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وبالتالي أبقت على الإطار القانوني الذي تستند إليه سياسة الحصار ضد كوبا التي تعود لعام ١٩٦٢.

ويزيد من قلقنا أن السياحة من الولايات المتحدة إلى كوبا لا تزال عمليا غير قانونية، على الرغم من إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام ٢٠١٥ ورفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ونلاحظ، علاوة على ذلك، أنه يجري استخدام وزارات الخزانة والتجارة والخارجية في الولايات المتحدة للتحقيق مع الذين يقيمون علاقات مالية وتجارية واقتصادية مع كوبا أو يعتزمون القيام بذلك. إن تطبيق قوانين الولايات المتحدة خارج نطاق ولايتها القضائية لا ينتهك القانون الدولي فحسب، ولكن أيضا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. في الواقع، إنه يمثل تهديدا دائما للاستقرار في دولة عضو في المنظمة، ويتعارض مع مبادئ تعددية الأطراف.

وأود أن أشير إلى أنه على الرغم من أن سياسات الولايات المتحدة وقوانينها تستثني من الناحية التقنية التجارة في المواد الخام من أجل الغذاء والدواء، وفقا للقانون الدولي الإنساني، فإن نطاق الجزاءات خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة والآثار المترتبة على الحد من المخاطر من جانب المصارف المراسلة تتسبب عمليا في عرقلة التجارة في السلع الأساسية لأغراض إنسانية. في الواقع، ليس بوسع كوبا حتى المتاجرة في الأغذية والأدوية مع فروع شركات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة.

إن الحالة أشد إثارة للقلق في ضوء تقارير عن استمرار تأثير الحصار على معيشة الكوبيين العاديين. وفي بيئة اتفق فيها المجتمع الدولي على تركيز اهتمامه على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يبدو من غير المستصوب الإبقاء على الحصار حتى ونحن نعلن عن ضرورة عدم تخلف أحد عن الركب. إن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي.

بالإضافة إلى عرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الحصار يعوق خطة كوبا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد ذلك أن الحصار يشكل انتهاكا للحق في السلام والتنمية والأمن لدولة ذات سيادة.

دأبت جامايكا على القول بأن الانخراط مع كوبا أمر ضروري. لدينا علاقة طويلة ومثمرة مع كوبا، أحد أقرب جيراننا، شهدت وضع إطار تعاون حيوي وديناميي، على الرغم من التحديات الناجمة عن الحصار. إن علاقتنا قد دفعت حكومة جامايكا إلى الموافقة على اقتراح من مجلس النواب، على مدى السنوات التسع الماضية، بدعم أخواتنا وإخواننا الكوبيين.

ولهذه الأسباب، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا، بصيغته التي كان مقدما بها أصلا، كما فعلنا في السنوات السابقة.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الهند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونرحب بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيس باريا، هنا اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (A/73/85).

في كل عام، وعلى مدار أكثر من عقدين ونصف، تنظر الجمعية العامة في مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا قبل أكثر من خمسة عقود. وفي كل عام، ترفض الجمعية فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها حدود الإقليم الوطني وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية التي تضر بتقدم وازدهار الشعوب في جميع أنحاء العالم. وفي العام الماضي، صوتت ١٩١ من الدول الأعضاء مؤيدة للقرار ٤/٧٢، معربة بذلك عن دعمها القوي لرفع الحصار.

كما دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق القوانين والتدابير التي تؤثر بصورة تتجاوز الحدود الإقليمية على سيادة دول الأخرى، تمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ودعت الجمعية أيضا إلى إلغاء وإبطال هذه القوانين والتدابير. ولا يوجد أدنى شك في أنَّ استمرار هذا الحصار، بالمخالفة للرأي العالمي الساحق كما عبرت عنه الجمعية، يقوِّض تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

وبوصفها أكبر ديمقراطية في العالم وبلدا يؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف، تتضامن الهند مع الجمعية العامة في رفضها القاطع لأن تتجاوز آثار القوانين المحلية حدود الإقليم الوطني. فإجراءات الحصار هذه تتسبب في إعاقة التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلد المتضرر، ولا سيما النساء والأطفال. كما أنها تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

وقد خلصت التقارير المتعاقبة للأمين العام، وتقرير هذا العام ليس استثناء لهذه القاعدة، إلى أن الحصار، ولا سيما نتيجة آثاره التي تتجاوز حدود الإقليم الوطني، يؤثر سلبا على الشعب الكوبي وجهود التنمية في البلد.

وفي الوقت نفسه، نود أن ننوه بالإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الملحوظة للشعب الكوبي، ولا سيما الترتيب المتقدم للبلد في دليل التنمية البشرية وتحقيقه لعدد من الأهداف الإنمائية للألفية في وقت سابق.

قبل ثلاث سنوات، ولدى إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تحويلية، حث قادة العالم مرة أخرى بقوة جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسيؤثر استمرار الحصار بشدة على قدرة كوبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة.

وقد مكنت خبرة كوبا في مجال الرعاية الصحية، التي تحققت رغم هذه الظروف، البلد من الاستجابة بسرعة وفعالية وبدرجة كبيرة للدعوة الموجهة إلى جميع الدول في الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات للتصدي لأزمة فيروس إيبولا في أفريقيا.

إن الاتصالات الشخصية تنطوي على إمكانات هائلة لتعزيز تفاهم أفضل بين الدول. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده من أجل تشجيع إيجاد بيئة خالية من الجزاءات وإجراءات الحصار. وتأمل الهند في أن يُرفع الحصار في أقرب وقت ممكن. والهند تؤيد مشروع القرار A/73/L.3، الذي قدمته كوبا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أتناول المسألة المطروحة، أود أن أعرب عن خالص تعازي جنوب أفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية عقب إطلاق النار الجماعي المأساوي الذي وقع في بيتسبرغ قبل بضعة أيام. وقلوبنا مع الأسر المكلومة ومع أولئك الذين لا يزالون يكافحون من أجل حياتهم، ونحن نصلي من أجلهم. ويؤكد هذا الحادث مرة أخرى ضرورة أن نقف جميعا صفا واحدا ضد جميع أشكال الكراهية والعنف.

وأود أن أنوه بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، في هذه المناقشة الهامة التي تسعى إلى إنهاء الحصار الظالم المفروض على كوبا.

وبخصوص المسائل الهامة قيد النظر، تعرب جنوب أفريقيا عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل المملكة المغربية باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وترحب جنوب أفريقيا بتقرير الأمين العام (A/73/85) عن تنفيذ القرار ٤/٧٢، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

لا تزال كوبا تبدي التزامها بالتعاون بين بلدان الجنوب بوسائل من بينها، تبادل خبرتها ومعارفها مع البلدان النامية الأخرى وتنمية الموارد البشرية فيها كمظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب. ولا يمكن مطلقا المغالاة في التأكيد على أن روابط الصداقة والزمالة بين جنوب أفريقيا وكوبا هي روابط دائمة وعميقة الجذور. فقد أسهمت كوبا إسهاما كبيرا، متكبدة في ذلك تضحيات كبيرة، في تحرير جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري، وهو أمر سنظل نشعر بالامتنان إزاءه إلى الأبد.

واستمرت أواصر الصداقة هذه وترسخت في ظل النظام الديمقراطي لجنوب أفريقيا، حيث تتمتع جنوب أفريقيا وكوبا بعلاقات ثنائية ممتازة في طائفة واسعة من القطاعات في سياق سعينا المشترك من أجل تخليص شعبينا وكل الشعوب في جميع أنحاء العالم من الأعباء الرهيبة للفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والحرمان.

وتظل جنوب أفريقيا ثابتة في دعمها الراسخ للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. لقد تسبب فرض تدابير قسرية انفرادية من جانب دولة ذات اقتصاد كبير، مثل الولايات المتحدة، ضد بلد نام مثلنا، وهو أحد أقرب جيرانها جغرافيا، في إلحاق أضرار هائلة بتنمية شعب كوبا، ولا يزال هذا الحصار غير مبرر كما كان دائما.

والواقع أن الولايات المتحدة نفسها قد اعترفت بهذه الحقيقة في عهد إدارة أوباما، حيث شرعت في مواصلة تطبيع العلاقات الدبلوماسية وتخفيف الحصار تدريجيا. ومن المؤسف أنه جرى بعد ذلك عكس اتجاه تلك الخطوة التقدمية ويواجه شعب كوبا مرة أخرى عقبات هائلة في نيل حقوقه الإنسانية الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وجنوب أفريقيا لا يزال يساورها أيضا قلق بالغ إزاء تطبيق الحصار الانفرادي غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بطريقة تتجاوز معها آثاره حدود الإقليم الوطني. وتمنع هذه السياسة الرجعية البلدان الثالثة من استكشاف الفرص التجارية والاستثمارية الطبيعية مع كوبا، مما يزيد في تقويض جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ومما يشهد على صلابة الشعب الكوبي أنه على الرغم من هذه الصعوبات، تواصل كوبا إحراز تقدم كبير في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية التي تواجه شعبها. ومن بين هذه الإنجازات قطاع الرعاية الصحية الكوبي الجدير بالإشادة والذي يضارع القطاعات المماثلة في العديد من البلدان المتقدمة النمو. وتواصل جنوب أفريقيا الاستفادة من طائفة واسعة من الترتيبات التعاونية مع كوبا في هذا القطاع، فضلا عن قطاعات أخرى.

ترفض جنوب أفريقيا مشاريعه التعديلات من A/73/L.9 إلى A/73/L.16، التي قدمتها الولايات المتحدة، فيما يخص مشروع قرار هذا العام (A/73/L.3)، والتي تمثل بوضوح محاولة لصرف الانتباه عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الناجمة عن الحصار المفروض على شعب كوبا. وتحث جنوب أفريقيا الولايات المتحدة على استئناف العلاقات الدبلوماسية الودية الرامية إلى إنهاء الحصار على كوبا، والذي يبعث على الأسى، وهو من مخلفات حقبة ماضية ويقوض روح ميثاق الأمم المتحدة الذي نلتزم به جميعا بوصفنا دولا أعضاء في هذه المنظمة. ومن ثم، فإن من نافلة القول إن جنوب أفريقيا ستصوت مرة أخرى متضامنة مع كوبا، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المتقدمة النمو، التي تبدو صامتة جدا في الوقت الحالي،

إلى الإعراب عن إدانتها والتصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور، وتحث المجتمع الدولي على العمل معا من أجل تخليص كوبا من القيود السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية للحصار المستمر منذ أكثر من نصف قرن.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا أن نرحب بوزير خارجية كوبا في جلستنا اليوم.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لفنزويلا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والممثل الدائم للمغرب، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والممثل الدائم لمصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وترحب ناميبيا بتقرير الأمين العام (A/73/85) عن تنفيذ القرار ٤/٧٢، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

يتعرض الشعب الكوبي لحصار اقتصادي وتجاري ومالي ظالم وغير عادل وغير ضروري منذ زهاء ٦٠ عاما، وهو الحصار الذي فُرض في محاولة غير ناجحة من جانب الولايات المتحدة لإحداث تغيير حكومي في جمهورية كوبا. وفي عام ٢٠١٦، كان من دواعي سرورنا أن نلاحظ تغيرا في لهجة حكومة الولايات المتحدة وراودنا الأمل في أن ينتهي الحصار آنذاك. ولكننا شهدنا بدلاً من ذلك تزايد التوترات، ليس لأن شعب كوبا أظهر أي سوء نية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما لمجرد استمراره في ممارسة حقه السيادي والديمقراطي في اختيار حكومته.

وأود أن أُذكر الجمعية بأن الحصار مخالف للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأنه ينتهك حق الشعب الكوبي في الحصول على خدمات الصحة والغذاء والتعليم وحقوقه الرياضية والثقافية والتنموية. إنه يشكل في جوهره انتهاكا لكرامة الشخص الكوبي وحقوقه الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يزال يؤثر بشدة على كوبا اقتصاديًا، حيث يؤثر على التجارة والاستثمار الأجنبي، وبالطبع، على الاقتصاد بشكل عام. ونلاحظ استمرار حرمان الشعب والحكومة الكوبيين من الدخل من تصدير السلع والخدمات، التي لا تزال تمثل المجالات الأكثر تضررا من الحصار. ويجب السماح لشعب كوبا بالمشاركة في النظام الاقتصادي الدولي دون قيود.

وتود ناميبيا أن تُذكّر الدول الأعضاء بتوقيع حكومة الولايات المتحدة الحالية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على أمر إداري بعنوان ”مذكرة رئاسية للأمن القومي بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“، الأمر الذي يمثل انتكاسة في العلاقات الثنائية بين الدولتين. ونحث مرة أخرى الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وتحيط ناميبيا علما بمشروع التعديلات من A/73/L.9 إلى A/73/L.16 التي اقترحت الولايات المتحدة إدخالها على مشروع القرار A/73/L.3، الذي يدعو إلى إنهاء الحصار. ويبدو أن هذه التعديلات تمثل محاولة من جانب الولايات المتحدة لتبرير الحصار، الذي ثبت أنه عفا عليه الزمن وأنه يشكل في الواقع انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان للشعب الكوبي بأكمله. ومن المؤسف أنه في الوقت الذي تعهد فيه العالم، من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بضمان عدم تخلف أحد عن الركب، ستؤدي هذه التعديلات واستمرار الحصار إلى تخلف كوبا فعليا عن الركب. وندعو الدول الأعضاء إلى عدم السماح بهذه المحاولات، لأنها ستضعف بالتأكيد التزامنا بتعددية الأطراف.

في الختام، تواصل ناميبيا وقوفها إلى جانب كوبا في وجه الحصار الظالم وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الشعب الكوبي في كفالة إنهاء الحصار دون قيد أو شرط.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/85) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. لقد التزم الاتحاد الروسي باستمرار بموقف

مبدئي إزاء قرار الجمعية العامة السنوي بشأن هذا الموضوع والذي يقدمه أصدقاؤنا الكوبيون. ونحن نتضامن مع الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ونبذل جهودا متضافرة لتحقيق هذه الغاية. وندين بشدة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وننادي برفعه على الفور وبشكل كامل. وقد وجهت الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بمجلسيها مرة أخرى نداء إلى الجمعية العامة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تكرر فيه إدانتنا لإجراءات واشنطن المدمرة. وقد عُممت تلك النصوص كوثائق للجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال.

إننا ننظر إلى الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المتواصل الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا باعتباره من المخلفات البغيضة للحرب الباردة ومثالا صارخا على الجزاءات غير الشرعية الأحادية الجانب. ونعتبر استخدام هذه الممارسات غير القانونية مفارقة تاريخية ذات نتائج عكسية وغير مبررة على الإطلاق في سياق حقائق الواقع الراهن وتتنافى تماما مع الهدف المتمثل في ضمان التطور التدريجي للتعاون الدولي.

وقد رحب الاتحاد الروسي بقرار الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بالامتناع عن التصويت على القرار ٥/٧١، ونتيجة لذلك، لم يكن هناك أي صوت معارض لمشروع القرار لأول مرة منذ ربع قرن. ومع ذلك، ورغم اعتراف واشنطن نفسها بعدم جدوى القيام بمزيد من المحاولات لعزل هافانا، فإن الحصار لا يزال ساري المفعول، مما يلحق ضرراً كبيراً باقتصاد كوبا ويحرم مواطنيها من التمتع بحقهم المشروع في حياة كريمة، لا سيما في المجالات ذات الأهمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من تدابير تخفيف الأثر التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة السابقة إما لم تدخل بعد حيز التنفيذ أو لا تُطبق كما ينبغي، مما يضع عقبات خطيرة في طريق كوبا إلى الاندماج الكامل في النظام المالي والاقتصادي العالمي ويمنعها من التطوير الفعال لتعاونها مع الشركاء الأجانب. وعدم قدرة كوبا على المشاركة في عمليات المؤسسات الائتمانية الدولية واستبعادها من النظام الموحد للمعاملات بين الدول يعقدان بشكل خطير وصول هافانا إلى الموارد المتبادلة الخارجية والطرق المقبولة عموما لدفع تكاليف عمليات التصدير والاستيراد، مما يقلل بشكل كبير من القوة الشرائية لكوبا ويعيق نمو تجارتها.

وفي مجال السلع، يفرض الحصار قيوداً صارمة على النظم التكنولوجية المعقدة، التي قد لا تتجاوز مكوناتها المصنعة في الولايات المتحدة نسبة ٢٥ في المائة. وهذا يؤثر بشكل خاص على معدات الحفر النفطي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطيران والتقنيات الطبية المتطورة، من بين أمور أخرى.

ويشكل افتقار كوبا إلى حرية الوصول إلى أسواق الاستثمار عقبة رئيسية أمام تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الاستثمارات لمرة واحدة من فرادى الشركات، معظمها أوروبي، فإن غالبية الدول حتى الآن، مع التركيز على الولايات المتحدة، قد امتنعت عن الدخول في تعاون واسع النطاق مع كوبا في هذا المجال. ومن شأن الافتقار إلى الاستثمارات العامة الرئيسية في قطاعات الطاقة والنقل واللوجستيات والهياكل الأساسية المرفئية أن يقيد نمو الاقتصاد الكوبي. ونأمل ألا يتم تجميد عملية تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أو يعكس مسارها في ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة. ونحن نفترض أن الإيجابيات المتراكمة من التقارب بين واشنطن وهافانا ستستمر، وسيتم تطويرها بشكل ثابت من حيث حل المسائل الأساسية في علاقاتهما الثنائية على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وسيصوت الاتحاد الروسي اليوم مرة أخرى تأييدا لمشروع القرار (A/73/L.3)، الذي يطالب برفع الحصار بشكل كامل. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدعو إلى المعاملة المتساوية والعادلة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، مع عدم تخلف أحد عن

الركب. ومن الضروري أن نمد يد العون إلى من يحتاجون إلى دعمنا بصفة خاصة. وندعو الجميع هنا إلى إظهار التضامن مع الشعب الكوبي في نضاله من أجل ظروف متساوية لكفالة تنميته الاجتماعية والاقتصادية، والتصويت تأييدا لمشروع القرار.

السيد غوميث كاماتشو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): من المهم للغاية للمكسيك أن تشارك في مناقشة اليوم، وأن تعيد تأكيد التزامها بكفالة أن تعزز العلاقات الدولية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتسوية السلمية للمنازعات في إطار من الاحترام المتبادل. ومن ذلك المنطلق، أيدنا العملية الأساسية لتطبيع العلاقات التي شهدناها بين كوبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

وتعيد المكسيك تأكيد رفضها للعمل الانفرادي ضد جمهورية كوبا، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي دام أكثر من خمسة عقود، والذي يتعارض مع القانون الدولي ومع صون العلاقات الودية والتعاونية بين الدول. كما نرفض تنفيذ القوانين التجارية الوطنية التمييزية التي تهدف إلى إحداث آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. ونأمل في استئناف الحوار الضروري بين الولايات المتحدة وكوبا. وما زلنا نرى أن العلاقات بين الجيران في القارة الأمريكية ستستفيد من بناء الروابط التي تتوافق مع تفاعلات اليوم الرئيسية والعميقة الجذور بين الشعوب والتفاهم بين الحكومات، الأمر الذي نحتاج من أجله إلى المزيد من الانفتاح والتنقل الحر للأشخاص والبضائع والتكنولوجيات والأفكار.

وتؤمن المكسيك إيمانا راسخا بأن من شأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أن يمكنها من تحسين مستوى معيشة أبناء شعبها، إذ أنها ستتمكن من الوصول إلى النظام المالي الدولي، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى، فضلا عن زيادة تدفقات التجارة والاستثمار، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالنفع على المنطقة بأسرها. كما إنه سيمكنها كذلك من إحراز تقدم في التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من الظروف المعاكسة التي واجهها البلد لأكثر من ٥٠ سنة، أظهرت كوبا مؤشرات عالية للتنمية البشرية، كما ورد مؤخرا في تقرير التنمية البشرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالإنجازات التي حققتها في مجالات تعميم الحصول مجانا على الخدمات الأساسية والقضاء على الفقر وإنهاء الجوع تثير الإعجاب.

إن شعبي المكسيك وكوبا يتشاركان علاقات تاريخية وحميمة تعززت بالحوار السياسي الجاد والواثق وبالإطار القانوني القوي والواسع النطاق وبتزايد التبادل التجاري والاستثماري الذي أعاد إحياء برامجنا من خلال المسائل ذات الاهتمام المشترك، استنادا إلى الحقائق في كلا البلدين. وستواصل المكسيك دعم إجراءات حكومة كوبا الرامية إلى تحديث نموذجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسنواصل رصد عملية الإصلاح الدستوري الجارية في كوبا، التي تسعى إلى تكييف البلد لعصر جديد ولاحتياجات جديدة، عن كثب. فالحصار لا يفعل شيئا لتعزيز التغيير.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بحضور وزير خارجية جمهورية كوبا، السيد برونو إدواردو رودريغيث باريا.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحدد خطة شاملة للتنمية المستدامة العالمية، فاتحة حقبة جديدة وراسمة مسارا واضحا للتنمية الوطنية والتعاون الدولي. وقد دخلنا الآن السنة الثالثة من تنفيذها، غير أن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف التي تمثل الشاغل الرئيسي للبلدان النامية، مثل القضاء على الفقر، لا يبعث على التفاؤل. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بمبادئ

التفاهم المتبادل، والتنمية المشتركة والنتائج المشتركة، مع إدراك أننا جزء من مجتمع واحد بمستقبل مشترك للبشرية. ويجب علينا التصدي معا للتحديات المشتركة وإيجاد فرص جديدة والسعي إلى إيجاد زخم جديد لتحقيق التنمية، وتكملة مزايا كل منا الآخر لتحقيق نتائج مفيدة للجميع، والقيام بكل ذلك بشعور متزايد بالإلحاح. وعلى هذه الخلفية، يجب أن يتوقف نظام جزاءات الولايات المتحدة وحصارها الاقتصادي على كوبا فورا.

فما انفكت الجمعية العامة تتخذ، بأغلبية ساحقة لـ ٢٦ سنة متتالية، القرارات المعنونة ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، التي تدعو جميع البلدان إلى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص في إطار الولايات القضائية لتلك الدول وعلى حرية التجارة والملاحة. ولم يتم، للأسف، على مدى سنوات عديدة، أي تنفيذ فعال لتلك القرارات، ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا قائما حتى يومنا هذا. وذلك يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، متسببا في خسائر اقتصادية ومالية هائلة لكوبا. وهو يعوق جهود الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقوض حقه في الحياة والتنمية، فضلا عن أنه يؤثر تأثيرا سلبيا على عمليات التبادل الاقتصادي والتجاري والمالي بين البلدان الأخرى وكوبا. وتدعو الصين دائما إلى احترام حق البلدان في اختيار نظمها الاجتماعية ومساراتها التنموية بشكل مستقل، ونحن نعارض فرض الجزاءات الانفرادية على البلدان الأخرى، سواء بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الوسائل.

إن الصين تتقيد تقيدا صارما بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفذها على الدوام. وترتبط الصين مع كوبا بعلاقات اقتصادية وتجارية وفي مجال تبادل الموظفين. وتعاوننا الودي المتسم بالمنفعة المتبادلة في جميع الميادين لا يزال يتطور. وهذا التعاون يستجيب لرغبات شعبي الصين وكوبا على نحو يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

إن العالم اليوم يشهد تغييرا عميقا لم يشهد له مثيلا على مدى ١٠٠ عام. وقد أصبحت السمة الغالبة على عصرنا هي السعي إلى السلام والتنمية والتعاون والمنافع القائمة على قاعدة ”الكل رابح“. ويمثل تبادل المعلومات على قدم المساواة والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة اتجاها مهيمنا. وجلسات الحوار على قدم المساواة والمشاورات الودية هما أفضل سبيل لتسوية الخلافات.

وفي السنوات الأخيرة، قامت الولايات المتحدة وكوبا باستئناف علاقاتهما الدبلوماسية، واتخاذ خطوات هامة لتطبيع العلاقات بين البلدين. وتأمل الصين أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا هذه العملية، وأن تنهي الولايات المتحدة على نحو كامل سياسة الحصار المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يستجيب الطرفان للاتجاه التاريخي في عصرنا من خلال إقامة علاقات عادية بين الدول النامية وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. ومن شأن القيام بذلك أن يخدم أيضا المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما، ويعزز السلام والاستقرار في جميع أنحاء الأمريكتين ويسهم في التنمية المشتركة للمجتمع الدولي.

وستصوت الصين مرة أخرى مؤيدة مشروع القرار A/73/L.3، الذي قدمته كوبا في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفدي عن امتنانه للتقرير الأمين العام (A/73/85).

ونؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل مصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في البداية، نود أن نرحب بحضور معالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا ووفد بلده بين ظهرانينا اليوم.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مسألة بالغة الأهمية. ولعلها من أهم المسائل التي يوليها الاهتمام جدول أعمال الأمم المتحدة، نظرا لأنها تختزل جوهر معنى منظمتنا وعلة وجودها، فضلا عن التحديات التي تهددها. وفي إطار الحصار المفروض على كوبا، شهدنا مبدأ احترام السيادة والمساواة وتقرير المصير للشعوب يُنتهك بشكل منهجي لأكثر من نصف قرن. وبالحصار المفروض على كوبا، فإن أهمية حل خلافاتنا في إطار نظام يستند إلى قواعد مشتركة لجميع الدول يتم تجاهلها في ظل الإفات من العقاب .

وعلى مدى أكثر من ٢٦ سنة متتالية، أكد المجتمع الدولي مجددا – وبالإجماع تقريبا – على ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. غير أننا، وللمرة السابعة والعشرين، نجتمع هنا مرة أخرى لنطالب بلدا واحدا – الولايات المتحدة الأمريكية – بالامتناع عن تطبيق التدابير الانفرادية والامتثال للواجبات والالتزامات التي تعهدت بها عندما أصبحت دولة من الدول الأعضاء في منظمتنا. وكيف لا يمكن اعتبار المسألة هامة عندما يرفض أحد أقوى الأعضاء – وهو عضو دائم في مجلس الأمن والبلد المضيف لمنظمتنا – الامتثال للالتزامات المترتبة عن مشاركته فيها؟ وقد حان الوقت لكي تقوم الجمعية العامة والأمم المتحدة بإنفاذ القرارات التي يتخذها أعضاؤها.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا غير قانوني لأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية التي نحتكم إليها جميعا. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا غير عادل لأنه يؤثر على تنميتها، وتعاملاتها المالية والمصرفية، وتجارتها الخارجية وصناعتها. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا غير أخلاقي لأنه يؤثر على صحة أبناء الشعب الكوبي وتغذيتهم وتعليمهم.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجب أن يُرفع. ومنذ ٢٧ عاما ونحن نكرر هذا النداء في هذه القاعة، وكثيرا ما قوبلنا بالصمت. وفي أحيان أخرى، شهدنا تكثيف التدابير وتعزيزها، مما يعوق التطلعات الإنمائية المشروعة لكوبا ويقوض حقوق الإنسان للشعب الكوبي. ولهذا السبب، من المثير للسخرية حقا أن نحاول تشويه معنى مشروع القرار الذي قدمته كوبا (A/73/L.3)، والذي يشير إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان – وهما جانبان تشكل فيهما كوبا مثالا للبشرية جمعاء.

ولن نغتنم هذه الفرصة للدخول في المزيد من التفاصيل بشأن الإنجازات الواضحة التي حققتها كوبا في هذه المجالات، مثلما يتجلى في سكانها الذين ينعمون بالحرية والصحة والثقافة والتعليم والمشاركة. ونفضل تخصيص هذه الدقائق المعدودة للإشادة بروح التضامن في تلك الجزيرة الصغيرة، التي تمكنت – رغم كل ما تواجهه من صعوبات وما تقاسيه من حصار إجرامي، من تقديم مساعدة سخية إلى بقية العالم في ميادين الطب والتعليم والتكنولوجيا والرياضة والفنون والثقافة.

فعندما كانون أشقاؤنا في أفريقيا خاضعين للعنصرية والاستعمار، كانت كوبا هناك إلى جانبهم. وعندما كان العديد من أبناء شعوبنا يعانون من الأمية، كانت كوبا هناك إلى جانبهم. وعندما يضرب فيروس الإيبولا والملاريا وغيرهما من الأمراض أشد الناس فقرا على كوكبنا، فإن كوبا هناك إلى جانبهم. وعندما تضرب الأعاصير أشقاءنا في منطقة البحر الكاريبي، فإن كوبا هنا إلى جانبهم. وعندما تضرب الزلازل أشقاءنا في آسيان فإن كوبا هناك إلى جانبهم. والأهم من

ذلك، فإن كوبا هناك لتكون قدوة بالكرامة والقوة الثابتة التي توجهنا جميعا وتبقي الأمل حيا.

وأحث الأعضاء على النظر حولهم والنظر في ما يحدث في منظمتنا لمعرفة ما يجري في كل جانب من جوانب عملنا. إن نهج تعددية الأطراف يتعرض لهجوم متعمد ومدروس. فلينظروا ماذا وقع لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ وما يقع للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ والهجمات على المحكمة الجنائية الدولية؛ والهجمات على مجلس حقوق الإنسان؛ والهجمات على الاتفاقات بشأن إزالة الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ والأعمال العسكرية الانفرادية؛ والتهديدات باستخدام القوة ضد الدول الأعضاء؛ وانتشار الجزاءات الانفرادية. واليوم، إننا لا نتكلم عن كوبا فقط؛ فالنظام المتعدد الأطراف برمته يتعرض للخطر.

فما الذي ينبغي أن نفعله؟ يجب علينا أن نكافح. يجب علينا أن نكافح من أجل الدفاع عن النظام المتعدد الأطراف. ويجب علينا أن نكافح من أجل الدفاع عن الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نكافح من أجل الدفاع عن القانون الدولي. ويجب أن نسعى إلى الدفاع عن المبادئ والمقاصد التي توحدنا كمجتمع دولي. وما من سبيل غير كسب هذه المعركة سيمكننا من منح إمكانية تحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وكوبا ما زالت توصف بدقة اليوم بالكلمات التي استخدمها القائد إرنستو ”تشي“ غيفارا في إطار حق الرد في هذه القاعة ذاتها قبل ٥٤ عاما:

> ”الشعب الكوبي قاطبة يستشيط غضبا كلما ارتكب ظلم، لا في أمريكا فحسب، ولكن في أي مكان في العالم“. (A/PV.1300، الفقرة ٥٧).

ويمكننا في هذا المقام أن نقول ما قلناه مرات عديدة من قبل، على النحو الذي أعرب عنه خوسيه مارتي: ”ينبغي لكل رجل بمعنى الكلمة أن يشعر على وجنته بكل صفعة يتلقاها رجل آخر على وجنته“. ويشعر الشعب الكوبي بأسره على هذا النحو. والقصد من ذلك هو تنفيذ صفعة لوجنة تلك الجزيرة الصغيرة المتحدة – تلك الجزيرة العظيمة المفعمة بالكرامة. والأمر متروك لنا جميعا لكي نرتجف بسخط، ونشعر بالصفعة على وجنتنا، وندين مرة أخرى الظلم،، ونطالب بوضع حد نهائي للحصار غير الجائر وغير القانوني واللاأخلاقي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى البيانات التي أدلى بها كل من ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل فنزويلا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز انظر؛ وممثل المغرب، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. لقد تكلم جميعهم بالنيابة عنا، ويؤيد بلدي، بطبيعة الحال، بيانات جميع هذه المجموعات.

ويمثل الاعتماد السنوي المتتالي من قبل الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة لقرار يدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا رسالة لا يمكن تجاهلها. إنه يجسد الدعم القوي والثابت من المجتمع الدولي ورغبته في إنهاء الحصار الضارة وغير الضرورية وبلا مبرر المفروض على كوبا منذ ستة عقود. وستواصل الجزائر التعبير عن رأيها وعن موقفها تجاه أصدقائنا. وإلى جميع أصدقائنا، نكرر موقفنا بشأن استمرار وتعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد البلد الشقيق كوبا. إن هذه الجزاءات غير المبررة لا تؤدي فحسب إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي من خلال حرمانهم من حقوقهم الأساسية، لكنها أيضا تعرقل التنمية الاقتصادية في كوبا ويعوق جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولأذكر بأن بلدي ظلت تشدد على الدوام على أن لكوبا، شأنها شأن أي دولة أخرى من الدول الأعضاء، الحق في حرية التجارة والمالحة وفي توسيع التجارة على أساس متفق عليه مع

أي شريك اقتصادي. ودائما تتفق الجزائر تماما مع موقف حركة عدم الانحياز الذي يرفض بانتظام فرض إجراءات انفرادية أو قواعد خارج الحدود الإقليمية من شأنها أن تعرقل تنمية أي بلد، وكذلك جميع أشكال التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية. ويجسد ذلك الموقف المبادئ الثابتة لسياستنا الخارجية.

وأود أن أضيف أن الجزائر تعتبر كوبا أكثر من مجرد صديق. فقد وقفا ذلك البلد إلى جانبنا في أوقات أليمة. وأعرب الكوبيون عن هذا التضامن في كثير من أنحاء العالم. وأود أن أنوه، كأحد الأمثلة البارزة على ذلك، بالتزام الأطباء الكوبيين وبخبرتهم التي لا يمكن إنكارها التي أبدوها دائما خارج حدود بلدهم. فعلى سبيل المثال، ذهب الأطباء الكوبيون لمكافحة أزمة وباء إيبولا في أفريقيا، عندما تقاعس الكثيرون. وقد قاموا بذلك باسم المجتمع الدولي بأسره ولصالحه، مع عدم حصولهم على مقابل على الإطلاق، وجرى بعد ذلك الثناء عليهم من جانب جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

ومن المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إعادة توليد الزخم والتحرك في اتجاه الإنجازات الإيجابية التي شهدناها في السنوات الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالانخراط في حوار ثنائي بناء وقائم على الاحترام، مع الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، سنرسم بالتأكيد طريقا أكيدا للمضي قدما نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وسنقود إلى رفع الحصار الطويل الأمد غير الضروري من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة للشعبين في كلا البلدين، والمنطقة بأسرها وخارجها، والعالم بأكمله.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أخذت الكلمة اليوم لأؤكد مجددا موقفنا المعروف جيدا وهو تأييد مشروع القرار A/73/L.3، بالصيغة التي قدمها الوفد الكوبي.

نحن نؤيد تماما البيانات التي أدلي بها في وقت سابق بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

منذ عام ١٩٩٢، دعت الأمم المتحدة إلى وضع حد للحصار من خلال هذا القرار السنوي، واليوم تظل ضرورة إنهائه قائمة. إن الحصار منافٍ لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاك للقانون الدولي، ومتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولاإنساني، واستمراره هو مثال على الإجراءات الانفرادية.

لا يملك أي بلد في هذه القاعة الحق في إملاء الكيفية التي تسيّر الولايات المتحدة بها سياستها الخارجية، أو من ينبغي أن يكون أصدقاؤها أو كيفية تحديد مصالحها الوطنية. وحتى وإن كان هذا الحق موجودا، فسانت فنسنت وجزر غرينادين لا تفترض ممارسته ضد صديقنا وجارنا العزيز في الشمال – الولايات المتحدة، الذي تربطنا به علاقات تعاون ممتازة. ولكن كل بلد في هذه القاعة ملزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة الاعتراض على الحالات حيث تتحول قرارات السياسة الخارجية الوطنية إلى انتهاكات للقانون الدولي أو تجاهل مستمر لمبدئين من مبادئ الميثاق وهما المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأخفقت كل محاولة لتبرير هذا الحصار في إقناع ١٩١ دولة من الدول الأعضاء. إنه إهانة لنا جميعا أن تسن السلطة التشريعية في أحد البلدان مرسوما بشأن المسائل التجارية لبلد آخر، مما يؤثر على بلدان ثالثة. أن الادعاءات الدائمة التغير من إحدى الدول إزاء أخرى لا تكفي لفرض حظر أو جزاءات من أي نوع. وبدلا من ذلك، فإن هذه المسألة يجب أن تناقش ويبت فيها هنا في الأمم المتحدة.

وقد بدأنا، في الوقت الحالي، عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي حددت أهدافا ترمي إلى تهيئة المستقبل الذي نريده وتسعى إلى ضمان عدم تخلف أحد عن

الركب. ونحن، شعوب المجتمع الدولي، مصممون على اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود. إذن، فما موضع هذا الحصار في عالمنا الحديث؟ وفي عالم مترابط يتسم بحدوده المفتوحة وحرية حركة الناس والبضائع ورؤوس الأموال، كيف يمكن لمروِّجي العولمة ومصمميها أن يسنّوا في الوقت نفسه تشريعات تقضي بعزل دولة واحدة، أو أن يفرضوا قيودا تتجاوز الحدود الإقليمية على التبادل التجاري والتجارة العالمية وحركة الأفراد؟

إنه لأمر مناف للمنطق وضع عائق تنمية جائر أمام كوبا من ناحية، بينما أنتقاد كوبا في خضم جهودها النبيلة الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من ناحية أخرى. وكما نعلم جميعا، فإن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو عمل جار من جانب الجميع، ونحن نحذر من مغبة الاستناد إلى الأهداف في محاولة لتسجيل نقاط جغرافية سياسية.

وتبقى الحقيقة أنه رغم الحظر، فقد حققت كوبا إنجازات إنمائية هائلة.

إضافة إلى ذلك، ظلت كوبا شريكا قويا وملتزما بتنمية بلدنا، حتى في أوقات الشدة العالمية. وقد تخرج عدة مئات من طلاب سانت فنسنت وجزر غرينادين من الجامعات الكوبية التي تستضيف العديد غيرهم حاليا بالمجان. كما أجرى أطباء كوبا عمليات جراحية للآلاف من مرضانا، بدون أن يدفعوا لهم فلسا واحدا. وجلب أطباؤها الرعاية الطبية الجيدة والخبرة إلى المناطق النائية في بلادنا، وصور المهندسين والمعماريين والعمال الكوبيين الذين عملوا بجد في تشييد مستشفى حديثا ومطارنا الدولي الأول محفورة في الذاكرة الحديثة لأبناء شعبنا.

ونحن نعتبر رفع الحظر شرطا أساسيا لأي تقارب مفيد بين كوبا والولايات المتحدة، لا أن يكون نتيجة نهائية لمفاوضات. وفي حين كانت هناك في الماضي مؤشرات إيجابية على إبداء المرونة، فإن ثمة ما يذكرنا بالتصلب من جانب واحد مؤخرا. ومع ذلك، ما زلنا نأمل أن يلقى موقف الأغلبية الساحقة من الدول بشأن هذه المسألة آذانا صاغية، ونشجع الدول الأعضاء على أن تظل متضامنة مع حكومة وشعب كوبا.

وفي هذا السياق، تكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين دعوتها التي لا لبس فيها إلى رفع ذلك الحظر العبثي وتؤيد بلا كلل مشروع القرار A/73/L.3 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، كما قدمه في الأصل الوفد الكوبي.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للتقرير الأخير الذي جمعه الأمين العام (A/73/85)، والذي يبين الموقف القوي للدول والمنظمات الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

ونرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا ووفده. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم إيران الكامل لشعب وحكومة كوبا ضد ذلك الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي الطويل الأمد الذي يفرض من جانب واحد.

ويؤيد وفدي البيانات التي أُدلي بها في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إلا أنني أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ما من شك في أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا هو أكثر الجزاءات الأحادية الجائرة والأطول أمدا المفروضة على بلد في تاريخ عالمنا الحديث. وهذا الحصار مثال حي على الطريقة الأحادية التي تتصرف بها الولايات المتحدة في العالم. والواقع أن سلوك بعض كبار المسؤولين وعقلية المسار

الواحد في تلك الدولة بجعلهم معزولين على نحو متزايد عن الحقائق القائمة في عالم اليوم المتعدد الأطراف. إن تعنت الولايات المتحدة وتوجهاتها المرضية الطويلة الأمد إزاء فرض جزاءات أحادية الجانب، لا سيما في ظل الإدارة الأخيرة، التي تنتهج سياسات الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن، قد ألحقت أضرارا هائلة بجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي وتسببت في مشقة لا توصف للشعب الكوبي من خلال منعه من التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

وكان لتعزيز تطبيق الحظر خارج نطاق الحدود الإقليمية وتكثيف تلك السياسية آثارا سلبية عميقة على العلاقات المالية والائتمانية الدولية لكوبا. هذا الحصار يشكل انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان لكل الشعب الكوبي. إنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويشكِّل عقبة أمام التعاون الدولي.

وللأسف، في القرن الحادي والعشرين، لا يزال مسؤولو الولايات المتحدة يستخدمون ويلجأون إلى الخطاب العدائي بروح الحرب الباردة، عوضا عن التعلم من الدروس المستخلصة من سياساتهم القصيرة النظر والكارثية بالنسبة لكوبا، وكذلك في منطقتنا، الشرق الأوسط.

إن جمهورية إيران الإسلامية، التي خضعت لأكثر من ٣٧ عاما للإجراءات القسرية الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية والمالية التي لم يسبق لها مثيل، تتشاطر تماما الشواغل الصادقة لحكومة كوبا، التي تعاني من استهتار الولايات المتحدة وازدرائها للقيم والمؤسسات الدولية. والشعب الإيراني الذي يتمتع برفقة وثيقة مع الشعب الكوبي، قد أبدى صموده الذي لا يتزعزع خلال السنوات الـ ٣٧ الماضية، رغم الصعوبات والقيود التي تسببها الجزاءات.

وفي هذا السياق، أرى من الضروري الإشارة إلى الكيفية التي أدمنت بها الولايات المتحدة فرض الجزاءات كأداة لتحقيق أهدافها الثنائية. إن إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة ٥+١، التي أيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، هو خير مثال على حقيقة أن الولايات المتحدة لاعب غادر على الساحة الدولية. فالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) كان من المفترض أن ينهي الجزاءات المفروضة على إيران. ومن المؤسف للغاية أن الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن وأحد المفاوضين الرئيسيين والأطراف في الاتفاق وصياغة قرار المجلس، تعاقب الآن دولا ذات سيادة وتهددها، ليس لانتهاك قرار مجلس الأمن، ولكن للالتزام بموجبه.

فالحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة تحت عنوان الجزاءات الجديدة لا تستهدف الشعب الإيراني فحسب، بل سوف تستتبعها عواقب سلبية على شعوب البلدان الأخرى أيضا، كما أن تلك الحرب أعاقت حالة التجارة العالمية. وإعادة فرض الجزاءات ضد إيران، بعد سحبها أحاديا، يشير إلى أن الولايات المتحدة ليست جديرة بالثقة على الإطلاق، ومن الخطأ الفادح التعويل على التزاماتها.

إن رسالة جلسة اليوم هي إعادة تأكيد لحقيقة أن وقت سياسات التدخل والتدخل في أقصى بقاع العالم قد انقضى. لقد انتهى زمن الانقلابات والغزو وزعزعة الاستقرار وسياسة الجدران والجزاءات والعدوان التي تهدد السلم والأمن في العالم. والرسالة الموجهة اليوم من خلال إدانتنا بالإجماع للتدابير القسرية الأحادية، لا سيما عمليات الحظر والجزاءات الانفرادية، مفادها أن الحفاظ على المصالح والأمن في العالم، بأقل تكلفة ممكنة، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون والتضامن والتنسيق فيما بين البلدان في إطار تعددية الأطراف.

ومع ذلك، من المؤسف أننا نشهد صعود حكام العالم الذين يظنون أن باستطاعتهم تأمين مصالحهم على نحو أفضل – أو على الأقل، في المدى القصير، ركوب المشاعر

العامة وكسب التأييد الشعبي – من خلال إثارة النزعة القومية والعنصرية المتطرفة، وكذلك انتهاك القواعد العالمية وتقويض المؤسسات الدولية.

وليس في مواجهة تعددية الأطراف باللجوء إلى الأعمال الانفرادية، بما في ذلك فرض الحصار والجزاءات، مؤشر على القوة، بل إنها دليل على ضعف فكري وينم عن عدم قدرة على فهم عالم مترابط ويتسم بالتعقيد.

السيدة تاريمبا (زمبابوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/73/85) الذي أكد مرة أخرى الآثار السلبية الواسعة النطاق للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وقبل عامين، حين نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/71/PV.32) يبدو أننا على وشك لحظة هامة في التاريخ، ربما تطوى فيها صفحة أحد أشد آثار التاريخ الجائر اضطرابا. وفي الوقت نفسه، شاطرت زمبابوي العديد من الدول الأعضاء في الثناء على ما كنا نأمل في أن يكون أولى الخطوات التي يجب اتخاذها نحو تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا.

وللأسف فقد تبدد ذلك الأمل منذ التطورات التي حدثت في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونشعر بالإحباط لأننا وفي الوقت الذي ينبغي أن نتعاون فيه جميعا لتعزيز جهود القضاء على الفقر والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ما يزال البعض يسعى إلى السبل الكفيلة بمنع بلد ذي سيادة من إعمال حقه في التنمية وضمان عدم تخلف أي من مواطنيه بينما يتحقق الرخاء في بقية أنحاء العالم. وفي عالم يتسم بالعولمة ويؤدي فيه تعزيز التعاون والتواصل بين الشعوب إلى حفز التقدم، فإن من المحزن بل غير المفهوم إلى حد ما أن ينفق الكثير من رأس المال على إدامة العزلة الاقتصادية والتجارية والمالية لبلد نام صغير وشعبه.

وتؤكد زمبابوي مجددا إدانتها لاتخاذ وتطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدول. وتتعارض مثل هذه التدابير مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤدي إلى المزيد من تقويض الأنظمة والممارسات التجارية الدولية وتمس بحق البلدان الأخرى وكيانات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الخاصة بها فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع البلدان المتضررة.

وعليه، تقف زمبابوي بحزم مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فالحصار لوحده يعد أكبر عقبة أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي في كوبا، علاوة على عرقلة تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠. وهو انتهاك مرفوض أيضا للحقوق الإنسانية للمواطنين الكوبيين، بالإضافة إلى تهديد تطلعاتها إلى تحقيق الرخاء.

وفي حين تستمر عجلة التقدم في العالم ويستمر تحديث الاقتصادات ونموها، لا تزال القيود مفروضة على كوبا على مدى ٦٠ عاما، وتعاق تنميتها على أساس سياسات عفا عليها الزمن وتعود إلى الماضي. وقد حان الوقت لإنهاء هذا الحصار الجائر ووضعه في مكانه في التاريخ. ونحن على اقتناع بأن العلاقات بين الدولتين المعنيتين ستستفيد كثيرا من المضي نحو سياسات معاصرة، وليست مثل تلك التي قبرها التاريخ.

وبالنظر إلى استعداد كوبا للانخراط في الحوار، فإننا نشجع اتخاذ خطوات متبادلة من الجانب الآخر لصالح الشعبين والمجتمع الدولي بأسره.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقر

بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وللبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية مصر العربية الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويود وفد بلادي الإدلاء بالملاحظات التالية بصفته الوطنية. أرحب بداية بالصديق العزيز برونو رودريغث باريا، وزير خارجية كوبا. وليكن بلدكم الصديق، كوبا، على ثقة تامة بأن الجمهورية العربية السورية ستبقى تدعم صمود الشعب والدولة في كوبا في مواجهة الحصار الأمريكي الجائر المفروض عليها منذ العام ١٩٦٢.

إن سوريا لا تنسى أن الأصدقاء الأشقاء في كوبا قد وقفوا إلى جانبها في مواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها منذ ثماني سنوات وحتى اليوم. وسوريا لا ننسى أنهم يستمرون في دعم موقفها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل. وبلادي تفخر بأن العديد من نسائها ورجالها قد تلقوا علوم الطب والهندسة في جامعات كوبا العريقة جيدا التي بقيت منارة للعلم والمعرفة رغم حصار أمريكي جائر مستمر منذ ما يقارب ستة عقود.

تدعم بلادي بشكل كامل وغير مشروط مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/73/L.3 وتعتقد أن ما ورد فيه، وبشكل خاص في فقراته العاملة يعكس موقف الأمم المتحدة الرافض للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، باعتبارها تشكل عقابا جماعيا لشعوب بأكملها وتقوض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها، علاوة على أن هذه الجزاءات وهذه التدابير تقف عائقا في وجه تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أنها تعرقل التبادلات التجارية الدولية والإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان.

ونحن في الجمهورية العربية السورية التي يعاني شعبها منذ عقود مضت وإلى اليوم، من تداعيات الإجرءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، سنبقى نوجه هذا السؤال الأخلاقي: إذ كيف يستوى لممثلي بعض الدول أن يعتلوا منابر الأمم المتحدة ليدعوا للإسراع في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وينادوا بشعار ألا يترك أحد خلف الركب، في الوقت الذي تفرض فيه حكوماتهم إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد كوبا وسوريا وإيران وفنزويلا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفلسطين وروسيا والصين ودول أخرى؟

إننا اليوم أيها السادة، نقع في مسافة زمنية تفصلنا ١٢ عاما عن الموعد المنشود لاستكمال تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وإن أحدا لا يمكن أن يجادل بأن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الحكومات على العديد من دول العالم يعيق بشكل مباشر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الدول. وعليه، فإن مصداقية الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها وخطتها للتنمية المستدامة باتت جميعا على المحك، خاصة وأن ١٩١ دولة عضوا منحت الأمم المتحدة العام الماضي تفويضا مطلقا غير مشروط لوضع حد نهائي لا رجعة فيه لهذا الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب الكوبي منذ ٥٦ عاما (انظر A/72/PV.38).

وهما التفويض والإجماع اللذان لم يخرج عنهما سوى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وربيبتها إسرائيل.

إننا للشعب الكوبي ولقيادته وحكومته دين في رقابنا جميعا. فكوبا الصديقة وقفت دوما إلى جانب الحق والعدل والمساواة. ولبت نداء المساعدة الإنسانية والطبية في كل أنحاء العالم. ولا أحد ينسى دور أطبائها ومواطنيها في مواجهة داء إيبولا في القارة الأفريقية، عندما كان أطباء دول غربية أخرى يهربون من أفريقيا خوفا من مواجهة هذا المرض. كانت كوبا ترسل مئات الأطباء لمحاربة داء إيبولا في أفريقيا.

ولنتذكر جميعا أيها الزملاء الأعزاء، أن هذا البلد العريق قد استمر رغم تحديات الحصار في نشر العلم والتقنيات الطبية والدوائية الحديثة في كل أنحاء العالم. وفي معظم الحالات، كانت كوبا تمنح هذا الخير لشعوب العالم دون مقابل لتثبت أن إرادة

الشعوب الحرة لا تقهر، ويتكشف زيف المزاعم التي تتذرع بها بعض الحكومات لفرض الحصار الاقتصادي على الشعوب.

وبمعنى أكثر وضوحا، أيها السادة، أنتم تعلمون جميعا أن من يفرض العقوبات الأحادية الجانب هي حكومات دول تملك النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري، وهو نفوذ يدفعها إلى الاعتقاد بأنها قادرة على معاقبة الدول التي تعارض سياسات الهيمنة في العالم، وعلى خداع الضمير العالمي بذرائع حول حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب. هذا في الوقت الذي تحمي فيه هذه الحكومات القوية أعتى الدكتاتوريات في العالم، وتغطي على رعاة الإرهاب وتؤمن الغطاء السياسي والعسكري للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة.

إن بلدي يعلن رفضه القاطع لمشاريع التعديلات A/73/L.9 إلى A/73/L.16 المقترحة من الوفد الأمريكي الدائم على مشروع القرار المعروض علينا اليوم A/73/L.3. ويؤكد بلدي أن الغاية الوحيدة من تقديم هذه التعديلات هي التشويش على عمل الجمعية العامة، ومحاولة كسر الموقف الموحد في مواجهة الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا وخرق حالة الإجماع التي لا تعارضها سوى الولايات المتحدة وإسرائيل. وفوق هذا وذاك كله، فإن الطرف الذي قدم هذه التعديلات لا يملك أصلا الأهلية الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تمنحه الحق في الحديث عن حقوق الإنسان، لا في كوبا ولا في أي مكان آخر في العالم.

أما من الناحية التقنية، فإن هذه التعديلات تأتي خارج سياق بند جدول الأعمال والغاية الأساسية من مشروع القرار الخاص بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، إلى جانب أن هذه التعديلات تتضمن لغة غير مقبولة وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة. حيث يسعى مقدموها إلى تبرير الحصار الاقتصادي الذي يفرضونه على كوبا، وإلى خلق أساس قانوني وهمي للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على العديد من شعوب العالم، وهي محاولة ساذجة ومكشوفة ولا نعتقد أن أحدا في هذه القاعة سينساق وراء هذه الخديعة.

إن التقارير الدورية للأمين العام وما يرد فيها من معلومات وتقييمات حول حجم الأضرار والخسائر التي تسببها الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على كوبا تفرض علينا اليوم البحث في مقاربة جديدة تتجاوز الدعوة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، إلى المطالبة بتنفيذ التوصيات الأممية التي تسعى إلى إنصاف ضحايا هذه الإجراءات وإنشاء سجل دولي للإجراءات الأحادية التي تؤثر على حقوق الإنسان، ودعم فكرة إصدار الجمعية العامة إعلانا بشأن الإجراءات الأحادية وسيادة القانون.

انطلاقا من هذه الثوابت والحقائق، فإن بلدي، سوري، يدعو الجمعية العامة إلى وضع آليات فعالة تضع حدا لهذه الممارسات العدائية ولسياسات الحصار والتدابير الاقتصادية الحادية الجانب المخالفة، بطبيعة الحال، للقانون الدولي، وتكفل تحميل حكومات الدول الأعضاء التي تلجأ إلى أسلوب الحصار الاقتصادي غير الشرعي كامل المسؤولية السياسية والقانونية والمالية عن الخسائر التي تلحق باقتصادات الدول التي يستهدفها مثل هذا الحصار غير الشرعي، والذي يتسبب في تعطيل وانهيار قطاعات اقتصادية حساسة تقدم خدمات الحياة الأساسية للمواطنين، ولا سيما قطاعات الصحة والتعليم والغذاء والزراعة والصناعة والتجارة والاتصالات والتكنولوجيا.

في الختام، أجد من المناسب التذكير بما ورد في إحاطة السيد إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، وذلك بعد زيارته مؤخرا إلى سورية:

حيث قال السيد إدريس الجزائري، وأقتبس ”يساورني قلق عميق من أن الإجراءات القسرية الأحادية تساهم في تفاقم

معاناة الشعب السوري. وفي ظل ما تتسبب فيه هذه الإجراءات من معاناة اقتصادية وإنسانية، فإنه من الصعب تصديق الإدعاءات بأنها موجودة لحماية السوريين، أو الحث على انتقال ديمقراطي“، انتهى الاقتباس.

إن هذا التقييم الصادر عن ممثل أممي رفيع المستوى، وهو المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان؛ كالسيد الجزائري، هو تقييم عام ينسحب ليشمل الأوضاع المأساوية التي تعاني منها كل الشعوب التي تتعرض لتبعات وآثار الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب. ونحن نؤمن بأن الوقت قد حان لوضع حد نهائي لا رجعة فيه لسياسات العقاب الاقتصادي التي تتبناها بعض حكومات الدول الأعضاء. هذا إن كنا فعلا ملتزمين بمباديء العدالة والمساواة وبحق جميع شعوب العالم في الرفاه والتنمية دون تمييز أو قيود.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب كينيا عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثلو مصر وفنزويلا والمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي.

ترى كينيا أن الجزاءات الانفرادية والحصار وسائل غير مناسبة في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية. إن هذه الإجراءات، عندما تطبق بصورة انفرادية، تقوض تعددية الأطراف – وهي إحدى القيم الرئيسية للأمم المتحدة التي نعتز بها جميعا.

فالجزاءات الانفرادية والحصار تلحق الضرر عموما، وفي كثير من الحالات، تكون لخدمة مصالح ذاتية سياسيا. علاوة على ذلك، كما رأينا، فإنها كثيرا ما تعزز بدلا من أن تضعف البلدان المستهدفة. وعلى المدى الطويل، فإنها غير مستدامة عادة وتتسبب إلى حد كبير في الألم والمعاناة للضعفاء والمستضعفين من أفراد المجتمع.

بوصفنا الأمم المتحدة، يمكننا أن نفعل ما هو أفضل بأن نُلزم أنفسنا بمبدأ وبمعيار أعلى من ذلك الذي يتغاضى عن اختيار واستخدام الجزاءات الانفرادية والحصار.

لذلك ينبغي للأمم المتحدة ألا تتقيد بأي جزاءات أو حصار لا تستوفي الحد الأدنى من العمل الدقيق والعاجل والحاسم. كما أنه ليس هناك ما يبرر تطبيق الجزاءات على الدوام. وهذا يكون أكثر صحّة إذا طُبقت ضد دولة عضو لمجرد أن ذلك البلد لا يتقيّد بالقيم الثقافية أو السياسية لدولة عضو أخرى أو مجموعة من الدول الأعضاء.

ويعتقد وفد بلدي أن الوقت لإنهاء الجزاءات والحصار المفروض على كوبا قد حان منذ فترة طويلة. دعوا شعب كوبا يتمتّع دونما عوائق بالحريات الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها سائر المجتمع الدولي. ودعونا لا نسمح للجزاءات والحصار – سواء كانت انفرادية أو غير ذلك – أن تقف في طريقهم. يستحقّ شعب كوبا التمتع بحقه غير القابل للتصرف في العيش بسلام ووئام مع كل جيرانه في الأمريكيتين. وعلى اعتبار أنها من البلدان التي تعترف بها الأمم المتحدة، فهي تستحق الفرصة لممارسة إرادتها الحرة بشأن المسائل الخاصة بتقرير مصيرها. ولهذه الأسباب، تصوّت كينيا دائماً مؤيدة القرارات المتعلقة بضرورة إزالة تلك الأعباء التي لا لزوم لها عن كاهل الشعب الكوبي.

ومع التحسن الذي طرأ مؤخراً على العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، نحثّ الولايات المتحدة على النظر في رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السيدة كوي – فيلسون (بليز) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد خاطبنا الجمعية العامة بشأن هذه المسألة من قبل وسنواصل العودة للإعراب عن دعمنا الثابت لكوبا وشعبها وعن دعمنا المطلق للقرارات التي تم اتخاذها سنة بعد سنة بشأن رفع الحصار المفروض على كوبا. تؤيد بليز البيانات التي سبق أن أدلى بها كل من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم

الانحياز، وممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل السلفادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وممثل جزر البهاما باسم مجموعتنا الإقليمية، الجماعة الكاريبية. ونؤكد تأييدنا لمشروع القرار A/73/L.3 استناداً إلى القبول العالمي بأن القانون الدولي لا يمنح أي استثناء لانتهاكات سيادة القانون. إن الجمعية العامة نفسها تؤكد، عبر الرفض باستمرار وبأغلبية ساحقة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وشعبها بوصفه انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، عدم وجود استثناء لهذه القاعدة.

وتواصل بليز إقامة شراكة بناءة ومفيدة للجانبين مع كوبا يتجلّى أثرها المباشر على المستوى الفردي. واليوم، يعمل ٩٠ من الأطباء الكوبيين في أنحاء بليز، ويساعدون في إنقاذ الأرواح. وذلك بالإضافة إلى أولئك الذين يعالجون مواطني بليز المصابين بحالات طبية معقدة مجاناً في المرافق الطبية في كوبا. ومنذ عام ١٩٩٩، قُبِلَ أكثر من ٢٠٠ مواطن من بليز في الجامعات الكوبية وهم يطبّقون مهاراتهم الآن في الوطن. وقد تلقّى كثيرون آخرون التدريب في مجالات مثل الزراعة وإدارة الكوارث.

ونسلّط الضوء على تلك الحالات دليلاً على الدور الأساسي الذي تؤديه كوبا في بليز ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً، كما ذكر في وقت سابق ممثل جزر البهاما باسم الجماعة الكاريبية وكما ردد العديد من المتكلمين في هذه المناقشة. تلك القضايا هي أيضاً دليل على ما ذكره وزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز خلال المناقشة العامة من فشل الحصار في الضغط على الحكومة الكوبية لإخضاعها (انظر A/73/PV.15). وأشار إلى أن كوبا كانت قادرة على البقاء والازدهار إلى درجة حظيت معها باعتراف دولي، وخاصة لمكاسبها في مجال الصحة العامة والتعليم والفنون.

وإن بليز، بصفتها من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا ترغب إلا بنظام عالمي عادل ومنصف مع سيادة القانون ضامناً لذلك، تحظى فيه جميع شعوبنا بفرص متكافئة لتحقيق أعلى مستوى من إمكاناتهم، تقف تضامناً مع كوبا وتكرر دعوتها الأكثر إلحاحاً لرفع الحصار المفروض على كوبا وشعبها.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيانات التي أدلى بها كل من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل سنغافورة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترى أن التدابير الانفرادية التي تترتب عليها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، في عصر يترابط فيه العالم، والتي يتخذها بلد ضد بلد آخر لا أمراً يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل أيضاً يؤثر على أسباب رزق الناس ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد الذي تُفرض عليه تلك التدابير. ولذلك، لم تصدر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تعتمد أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

وإننا نؤيد مشروع القرار A/73/L.3 وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تدعو إلى إنهاء الحظر المفروض على جمهورية كوبا. إن فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا، بصرف النظر عن تعارضه مع مبادئ ومقاصد الميثاق والقانون الدولي، يقيد أيضاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا ويسبب المعاناة للشعب الكوبي. ولذلك نطلب رفع الحصار المفروض على كوبا. وكلما حدث ذلك في وقت أقرب، كان ذلك أفضل.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد جمهورية أنغولا البيانات التي أدلى بها كل من ممثل المملكة المغربية باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية

باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ وممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تعتبر أنغولا استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٦ سنة إجراء جائراً ورجعياً يُلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الكوبي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً.

لقد أعاق الحصار التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في التنمية والحق في الحصول على القوت والحق في الرعاية الصحية والحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية. ومن المؤكد أن هذا سيؤثر على تنفيذ كوبا لخطتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكانت أنغولا تأمل في أن يعمل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على تشجيع السلطات الأمريكية على اعتماد تدابير جديدة تهدف إلى إنهاء هذا الحصار، مع احترام حق الشعب الكوبي في ممارسة حقه بحرية في تقرير مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بغية ضمان تحقيق التنمية المستدامة في الجزيرة. ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أنه في الأشهر الأخيرة حدثت انتكاسة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأن حكومة الولايات المتحدة قررت تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من خلال فرض مزيد من العقبات أمام الفرص التجارية المحدودة أصلا بين كوبا والولايات المتحدة. ولذلك، فإننا ندافع عن الموقف القائل بأنه ينبغي استئناف الحوار والتعاون بين البلدين في أقرب وقت ممكن من أجل التغلب على الانتكاسة الأخيرة في تطبيع العلاقات.

وتؤكد أنغولا من جديد على التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وحمايتها وتعزيزها، لأنها تشكل جوهر تعددية الأطراف وجهدا جماعيا يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الحصار يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقد ألحق ضررا هائلا بالاقتصاد الكوبي. ولذلك، ندعو السلطات الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن الطبيعة التي تتجاوز الحدود الإقليمية للحصار تتجسد في الإجراءات المالية المجحفة التي تتعرض لها مصارف البلدان الثالثة، وفي فرض الغرامات الجديدة على المؤسسات بدعوى انتهاكها للقواعد التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا. ووفقا لما ذكرته السلطات الكوبية، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، تسبب الحصار في خسائر للبلد تبلغ قيمتها ٤ ١٢٣ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

وقد أظهر التقدم المحرز بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أن كوبا والولايات المتحدة يمكنهما التعايش معا على نحو ودي، مع احترام الاختلافات فيما بينها. ولذلك، تشجع أنغولا الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة بناء علاقة تقوم على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين.

وفي هذا السياق، تؤيد أنغولا مشروع القرار A/73/L.3 لإنهاء الحصار على كوبا، وستصوت لصالحه.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): تعرب غابون عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثلو المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، ومصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ما برحت غابون تصوت دائما لصالح القرار المعروض علينا للنظر فيه اليوم وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تقوم على أساس التعاون فيما بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والآثار المترتبة عليه على الشعب الكوبي، بما في ذلك على الكوبيين المقيمين خارج كوبا. من الواضح أن الحصار يؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في كوبا وفي المنطقة ككل على السواء.

ويحدو غابون أمل كبير في أن تحترم قرارات الأمم المتحدة التي تكرر النداء الجماعي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من الولايات المتحدة الأمريكية وأن يتم تنفيذها، وتحث على ذلك، الأمر الذي من شأنه تمكين كوبا من المشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

علاوة على ذلك، من المهم الحفاظ على نص القرار التقليدي الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ أكثر من ٢٠ عاما (القرار ١٩/٤٧). فقد ظل هذا النص مطابقا للحقيقة على أرض الواقع على مدى الـ ٢٦ عاما الماضية.

ونحن على يقين من أن مبادئ الحوار والتعاون وحدها من شأنها أن تساعد على تهيئة مناخ من الثقة والهدوء، مما يتيح إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة. لذلك، تظل غابون على موقفها وستصوت لصالح مشروع القرار A/73/L.3.

السيدة تشين (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نرحب بحضور وزير خارجية كوبا بيننا هنا اليوم.

تؤيد سورينام البيانات التي أدلى بها ممثلو مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وبنغلاديش باسم منظمة التعاون الإسلامي، والسلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجزر البهاما باسم الجماعة الكاريبية.

يستنكر وفد بلدي بأشد العبارات استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا وشعبها. عاما بعد عام، تتخذ أغلبية ساحقة من الدول موقفا ضد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يعرقل إطلاق الإمكانات الكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدولة ذات السيادة.

إن هذا التدبير القسري المتخذ من جانب واحد والذي ينطوي على آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يتماشى مع مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي استرشدنا بها في التزاماتنا الجماعية نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة لجميع الدول.

وحيث إن الحصار ما برح مستمرا على مدى عقود من الزمن، فقد تسبب – ولا يزال – في مشقة لا داعي لها لشعب كوبا، ويقوض بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتأسف حكومة بلدي لأن تجديد الحصار الاقتصادي والمالي واستمراره يعرقل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، مما يؤثر سلبا أيضا على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى في منطقتنا.

ستصوت سورينام لصالح مشروع القرار A/73/L.3. من خلال التصويت لصالح مشروع القرار، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في دعوة الولايات المتحدة إلى إنهاء تلك السياسات التي عفا عليها الزمن، ورفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على قيادتها لهذه الدورة. وأود في البداية أن أرحب بوزير خارجية كوبا.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو المغرب باسم المجموعة الأفريقية، ومصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

باختصار، ما فتئت جمهورية تنزانيا المتحدة تؤيد الشعب الكوبي من خلال التصويت لصالح القرار المتعلق بضرورة إنهاء

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على أسس إنسانية.

ويحد الحصار الاقتصادي والتجاري من أي تطور بازغ ويُضيق الآفاق بالنسبة للبلد وشعبه، ويحرم المجتمعات المحلية من الفرص لتحقيق تطلعاتها للتصدي للفقر والاستفادة من الفرص المختلفة المتعلقة بالتجارة والاستثمار والأنشطة التجارية والمالية. وكوبا بلد نام يعمل بجد من أجل تحسين حياة شعبه. وبالرغم من التصميم على السعي من أجل تحقيق التنمية لشعبه، يواجه البلد تحديات بسبب تقلبات تغير المناخ ووقوع العواصف بصورة أكثر تواترا، وهو ما يؤثر سلبا على أي آفاق للتنمية. ويرغب الشعب الكوبي في إقامة علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة من أجل اجتذاب الفرص في مجالي الاستثمار والتجارة. وتلك هي آمال الجيل الجديد من الكوبيين الذين يشكلون الأغلبية. والواقع أن الحصار يضر بالأشخاص العاديين الذين يودون وضع حد لهذه الحالة على أمل أن تتغير أوضاعهم الاقتصادية الصعبة للأفضل.

في عام ٢٠١٥، رحب العديد من زعماء العالم الذين اجتمعوا في هذه القاعة ذاتها بالقرار العظيم والتاريخي الذي اتخذته الولايات المتحدة وجمهورية كوبا بإعادة العلاقات الدبلوماسية. وبالنسبة لمعظمنا، كان ذلك مؤشرا على بدء تعايش متناغم، وصاحبه آمال وتوقعات كبيرة. ولكن بمرور الوقت، نعتقد ونرى أنه لم تُبذل سوى جهود دنيا لتلبية تلك الآمال والتوقعات المتمثلة في الرفع النهائي للحصار الذي أضر بشعب كوبا لسنوات عديدة. ونأمل في الرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا من خلال قوة المنطق والوسائل الدبلوماسية التي أفضت إلى إعادة العلاقات، وأن يلي ذلك بزوغ فجر جديد من التعاون، ليس بين البلدين وحدهما بل أيضا في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برمتها.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيانات التي أدلى بها ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تدين نيكاراغوا مرة أخرى الحصار الجائر المفروض على الشعب الكوبي الشقيق البطل، وهو شعب معروف بتضامنه ونزعته الأممية واستعداده دائما لخدمة الإنسانية جمعاء. وفي سياق الترحيب بتنصيب الرئيس الكوبي ميغيل دياس كانيل برموديس، أكد القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، رئيس نيكاراغوا، من جديد أن كوبا بلد يواصل قيادة الثورة في أمريكا الوسطى والكاريبي ويدافع عن السيادة والكرامة ويمتلك قدرة استثنائية على المقاومة والحياة.

ويشرفنا أن نرحب بوجود شقيقنا وصديقنا برونو رودريغس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، ووفده الذي سيقدم لنا كعادته معلومات مكثفة عن الأثر الرهيب والأضرار المالية والتجارية والاقتصادية على الشعب الكوبي نتيجة لفرض الحصار وترسيخه وتدابيره الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وكافة تداعياتها.

وفقا لتقرير الأمين العام (A/73/85)، فإن تلك السياسة العتيقة والتي عفا عليها الزمن ترتب عليها تكلفة تتجاوز ٩٣٣ ٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وهذه التدابير لا معنى لها ولا أساس لها، خاصة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو إلى عدم تخلف أحد عن الركب وتدعونا إلى التكاتف في شراكة قائمة على التعاون والتضامن بشكل منصف من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والشعب الكوبي يحتاج إلينا. ولا يمكننا أن نظل صامتين في مواجهة هذا الظلم.

وتضم نيكاراغوا صوتها إلى المجتمع الدولي الذي يطالب عاما بعد عام بوضع حد فوري للحصار المفروض على كوبا، وتؤيد دعوته العالمية بهذا الخصوص. واليوم، نود أن نوجه رسالة أمل إلى أكثر من ١١ مليون كوبي وأن نتضامن معهم بالقول بوضوح إن كوبا ليست وحدها. واليوم ودائما، نحن متحدون كأشقاء وشقيقات من خلال محبة وقوة وشجاعة شعوبنا. وسيستمر تضامننا مع كوبا حتى يُرفع الحصار غير الأخلاقي.

وستظل نيكاراغوا دائما دون قيد أو شرط إلى جانب كوبا من أجل العمل معا في بناء عالم أفضل. ويجب أن تتوقف الكراهية والتدخل والحصار. لقد ضقنا ذرعا بالتدابير القسرية الاقتصادية والمالية والتجارية الأحادية الجانب التي تُستخدم كأدوات وأسلحة سياسية للضغط على شعوبنا وإخضاعها، فيما تحول دون تنفيذ أحكام خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتقاوم كوبا على مدى ٦٠ عاما تقريبا فرض تلك التدابير المشينة التي تسعى إلى عرقلة تقدم شعب بأكمله وثورته التي تمثل رمزا للكرامة ومثالا للتضامن والتنمية الثقافية والعلمية في العالم. لقد فشل الحصار الذي يتمثل الغرض منه في إثارة الإحباط وعدم الرضا الاقتصادي والتسبب في مشاق ومنع وصول الإمدادات والتسبب في الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة الكوبية الشرعية. فلن يستسلم الشعب الكوبي أو يبيع نفسه. وقد أكدت شجاعته وبسالته ذلك على مدار ما يقرب من ستة عقود. ولذلك وبكل فخر، نشارك في التأكيد على أن كوبا تحظى بالاحترام.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفيما جرى الاتفاق على جميع الإجراءات اللازمة للتصدي لخطر تغير المناخ، من غير المعقول أن يُحرم شعب كوبا الشقيق وحكومته من الحق في التنمية من خلال التدابير القسرية والإجرامية أحادية الجانب التي لا تستهدف سوى تنفيذ مخططات إمبريالية وتحقيق مصالح سياسية.

إن الحصار، الذي جرى تشديد تدابيره وتوسيع نطاقها، والذي ينتهك جميع قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الدولية والتعايش السلمي بين الدول ومبدأ عدم التدخل، يؤثر سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي. فهو يؤثر على حقه في التنمية، الأمر الذي يشكل انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا للحقوق الإنسانية لشعب بأكمله. وبالرغم من اعتداءات وتجاوزات الحصار، التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، تظل كوبا ثابتة وحازمة. ولا يزال شعبها وحكومتها يمثلان كرامة وسيادة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وروح خوسيه مارتي وسيمون بوليفار والجنرال النيكاراغوي ساندينو.

إن كوبا تجسيد للتضامن. ما فتئ إخواننا وأخواتنا الكوبيون في طليعة الاستجابة إلى احتياجات الناس والكوارث وحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم، ويتقاسمون بود حياتهم وقلوبهم، وقدراتهم ومعارفهم. ذلك التضامن الكوبي ما برح يدعم الثورة الساندينية لشعبنا في عدد من السبل، ويعلمنا القراءة، ويثقف الأطباء والفنيين لدينا، ويساعد على علاج أمراضنا، وتهيئة الظروف المؤاتية للرفاهية والسعادة على كوكبنا.

حان الوقت للتأمل. والمسار الذي ينبغي أن نتبعه ليس مسار الإجبار أو الهيمنة التعسفية، أو التهديدات أو العدوان، أو فرض تدابير اقتصادية ومالية من جانب واحد. بل المسار الذي ينبغي أن نتبعه يتمثل في الاحترام المطلق للحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب، بغض النظر عن حجمها، صغيرة كانت أم كبيرة. إنه مسار التعددية، والصداقة والتفاهم والتعايش السلمي بين الأمم. بهذه الكيفية يمكن أن نروج لثقافة السلام، ونستفيد جميعا استفادة كبيرة جدا من الأصدقاء في العالم ومن تعزيز السلام والوئام والتضامن.

يوجد توافق دولي في الآراء في هذا الصدد. إذ أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة السبعة والسبعين والصين وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من الجماعات والدول كررت رفضها لسياسة حكومة الولايات المتحدة. لقد أعربت مجددا عن تضامنها الكامل مع كوبا، ودعت إلى إنهاء الحصار المفروض عليها فورا. ويطالب المجتمع الدولي في تلك الدعوة بإنهاء الآثار السلبية على صادرات وواردات كوبا، لكي تتاح لكوبا إمكانية الحصول على الائتمان الدولي والوصول إلى الأسواق، وإنهاء الآثار السلبية على التعليم ونظام الرعاية الصحية، وهو بالمناسبة، أمر ننتفع منه جميعا.

تؤكد نيكاراغوا مجددا وبأشد العبارات إدانتها لهذا الحصار الإجرامي وجميع التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتداعيتها. ونحن نرفض جميع التدابير الأحادية القسرية الاقتصادية والمالية، التي تشكل عقبة حقيقية في طريق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة لشعوبنا. وكما ذكرت حكومة كوبا بمنتهى الوضوح، تأمل نيكاراغوا في إقامة علاقات ودية وحوار في ظل ظروف متكافئة، واستئناف الولايات المتحدة المسار الذي بدأته إدارة الرئيس السابق أوباما. ولكن نأمل حاليا في المضي قدما وبشكل قطعي في رفع الحظر، وبالإضافة إلى ذلك، إعادة خليج غوانتنامو إلى الشعب الكوبي، أراضيه المشروعة.

نعرب عن تضامننا الشديد مع كوبا – كوبا خوسيه مارتي، وفيديل كاسترو، وراؤل كاسترو – في هذه الأوقات الصعبة، التي لا يمكننا قياسها، ولكن يمكننا أن نتوقع، ونتنبأ بها، وبالكفاح سنظل نقاوم من أجل التغلب على تلك الأوقات. أقول لأبناء الشعب الكوبي وحكومة كوبا، بأننا نردد كلمات قائدنا دانييل أورتيغا ونائبة الرئيس، الرفيقة روزاريو موريللو، وأقول للرئيس الكوبي ميغيل دياز – كانيل:

”نحيي بشعور من المحبة ملئه التقدير الأخوي الأبدي لكوبا الصنديدة التي ستواصل إلى الأبد وبولاء مطلق البناء على الإرث الذي تركه فيديل وراؤول“.

ستصوت نيكاراغوا لصالح مشروع القرار A/73/L.3، الذي ستعرضه كوبا. إننا نضم أصواتنا إلى أصوات ملايين الناس، في جميع القارات وفي جميع البلدان – وحتى أكثر من ذلك في الولايات المتحدة – الذين يهتفون في تناغم: نعم لكوبا، لا للحظر.

رفعت الجلسة الساعة/١٣٠٥ .